مجلس المسؤولية الاجتماعية بالرياض
CSR - Riyadh

تحرير مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات

سلسلة تطوير المسؤولية الاجتماعية للشركات
١٤٣١هـ - ٢٠١٠م

إعداد
مركز مراس للاستشارات الإدارية

ⓒ مجلس المسؤولية الاجتماعية بالرياض ، ١٤٣١هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

مجلس المسؤولية الاجتماعية بالرياض
تحرير مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات / مجلس المسؤولية الاجتماعية بالرياض - الرياض ١٤٣١هـ
٧٢ ص ؛ ٢١ سم - (سلسلة تطوير المسؤولية الاجتماعية للشركات ١٤)
ردمك : ٥-٠-٩٠١٣١-٦٠٣-٩٧٨
١- المسؤولية الاجتماعية ٢- علم الاجتماع الإداري
٣- القطاع الخاص - السعودية أ. العنوان ب. السلسة
ديوي ٦٥٨,٤٠٨ ٨٢٢٩ / ١٤٣٠

رقم الإيداع: ٨٢٢٩/١٤٣٠
ردمك : ٥-٠-٩٠١٣١-٦٠٣-٩٧٨

بسم الله الرحمن الرحيم

فهرس المحتويات

مقدمة ٧

الباب الأول: المسؤولية الاجتماعية: النشأة والتطور

الفصل الأول : تعريف المسؤولية الاجتماعية للشركات ١٢
الفصل الثاني: تاريخ نشأة مفهوم المسؤولية الاجتماعية ١٦
الفصل الثالث: أهداف برامج المسؤولية الاجتماعية ودوافعها ٢٠
الفصل الرابع: العناصر الأساسية لبرامج المسؤولية الاجتماعية ٢١

الباب الثاني: مفهوم المسؤولية الاجتماعية في الحضارة الإسلامية

الفصل الأول : مفهوم المسؤولية الاجتماعية في الإسلام ٢٦
الفصل الثاني: مفهوم التنمية المستدامة في الإسلام ٣٥
الفصل الثالث: بعض النماذج التطبيقية للمسؤولية الاجتماعية في الحضارة الإسلامية ٣٨

الباب الثالث: دراسة نماذج برامج المسؤولية الاجتماعية

الفصل الأول : دراسة النموذج الغربي (إنجلترا) ٤٣
الفصل الثاني: دراسة النموذج الأمريكي ٤٦
الفصل الثالث: المسؤولية الاجتماعية على المستوى المحلي ٥١
أولاً – خصائص الاقتصاد المحلي ٥١
ثانياً – دراسة النموذج المحلي ٥٤

مراجع الدراسة ٦٤

مقدمة

لقد أصبح من المتعارف عليه الآن أن القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة لا يمكن أن يقتصر على الجهود الحكومية، فصانعو السياسة يُولوُن اهتماماً متزايداً لدور القطاع الخاص في تحقيق أهداف المجتمع، لذا فمفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات Corporate Social Responsibility (CSR) يستخدم أحياناً مرادفاً لإسهام رجال الأعمال في التنمية المستدامة. كما أن عدداً كبيراً من قضايا التنمية الرئيسية هي بمثابة أسس جوهرية لأجندة المسؤولية الاجتماعية الدولية، والتي تتضمن العمل وحقوق الإنسان والتعليم والصحة والطفولة والقضاء على الفقر، والتأثير على البيئة [١].

وإذا كان الربح هدفاً أساسياً للشركات الخاصة، ما دامت تمارس نشاطها وفقاً للأسس الاقتصادية، وهو وسيلة لبقاء الشركات في مجال النشاط، إلا أن هذا الهدف لم يعد الهدف الوحيد لها، حيث ظهرت وظيفة أخرى للشركات، وهي وظيفة المسؤولية الاجتماعية، والتي تتمثل في الاهتمام ببعض الجوانب الاجتماعية، مثل العاملين والمستهلكين والمواطنين، والمنطقة المحيطة، والمجتمع بصفة عامة. ويؤدي هذا إلى قيام الشركات بتمويل بعض الأنشطة التي قد لا يتحقق منها عائد مباشر، غير أنه يمكن القول إنه – لضمان استمرار الشركة في مجال الأعمال على المدى البعيد – لا بد وأن تضحّي ببعض العائد السريع لتمويل الأنشطة الاجتماعية للحصول على عائد مستمر لفترات طويلة المدى [٢].

لذا، فالمسؤولية الاجتماعية تساعد رجال الأعمال لتعزيز المصداقية والثقة في أعمالهم، مما يعد أساساً للاحتفاظ بأفضل الموظفين، كما تساعد المسؤولية الاجتماعية في الحصول على سمعة مميزة بين المستهلكين والمستثمرين [٣].

ووفقاً لذلك يمكن القول: إنه مع التحوّل إلى اقتصاديات السوق برز الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية للشركات تجاه تنمية المجتمع بوصفها إحدى القنوات المهمة في التنمية المستدامة، وكذلك بوصفها إحدى مظاهر الخدمة الاقتصادية والاجتماعية لأفراد المجتمع.

كما تتضح أهمية المسؤولية الاجتماعية للشركات من كون القطاع الخاص يُعدّ أحد أهم القطاعات في الوقت الحالي حيث توضح الإحصائيات أن أكثر من ٥٠٠ مؤسسة اقتصادية تسيطر على ٢٥٪ من الناتج الاقتصادي العالمي، كما أن أهم ٣٠٠ شركة متعددة الجنسية تمتلك ٥٥٪ من الأصول الإنتاجية للعالم [٤]. وعلى المستوى المحلي، فإن نسبة مساهمة القطاع الخاص غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي بلغت (٢٨ ٪) [٤]، (مع الأخذ في الحسبان الارتفاع الملحوظ في أسعار النفط في الفترة الأخيرة، مما قلل من هذه النسبة).

وعلى الرغم من أن معظم ما كُتب عن المسؤولية الاجتماعية ظهر في الدول الغربية، إلا أن نشأة المسؤولية الاجتماعية بدأت من خلال تنامي اقتصاديات الدول، وما تتضمّنه من اقتصاديات الشركات العابرة للقارات، والتي تعدّ بمثابة مجتمعات ضمن مجتمعات عالمية، بالإضافة إلى أن الاهتمام بالبيئة وعدم الإضرار بها جاء نتيجةً لتوسع الأنشطة الاقتصادية والإنتاجية على مستوى الكوكب الأرضي، وما خلّفه من أضرار بيئية تستلزم إعادة النظر في مفهوم الرأسمالية الذي يقوم على الحرية الفردية.

لذا، فإن مفهوم المسؤولية الاجتماعية بمنطلقات اقتصاديات العصر الحديث قد لا ينطبق على ظروف نشأة وتطور التطبيقات الخيرية والاجتماعية في تاريخ الحضارة الإسلامية. إلا أنه وبالرغم من ذلك، فإن شمولية المفهوم الإسلامي للعمل الخيري تستوعب كافة تلك النشاطات الاجتماعية، والإحساس بالمسؤولية تجاه المجتمع، وكما جاء في الحديث الشريف... «مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم كمثل الجسد الواحد، إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى». رواه البخاري ومسلم وأحمد، وقوله ﷺ: «لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه»، وقوله: «لا ضرر ولا ضرار».

أما على مستوى التطبيق الفعلي للمسؤولية الاجتماعية، فقد تجلّت أروع صورها في الوقف الإسلامي، والذي يُعدّ من أسمى الأنظمة الاقتصادية التي أسهمت في بناء المجتمعات الإسلامية على مر العصور. وكان الوقف من أهم وسائل التقدم العلمي والفكري والثقافي للبلاد الإسلامية، حيث أسهم في بناء صروح العلم ونشرها عن طريق المساجد والمدارس والمعاهد. كما أسهم حديثاً من خلال مساهمات التُّجار وأصحاب الأعمال بحبس الأوقاف على المستشفيات وبناء الجسور وتعبيد الطرق وما شابه ذلك.

لذا، فإن تحرير مفهوم المسؤولية الاجتماعية على المستوى المحلي يجب أن ينطلق من رؤية إسلامية أكثر شمولاً وليس فقط من رؤية الأمم المتحدة والدول الغربية له.

وتأسيساً على أهمية دراسة المسؤولية الاجتماعية للشركات - كما أسلفنا سابقاً - أمكن تحديد موضوع البحث في محاولة وضع مفهوم محلّي للمسؤولية الاجتماعية يراعي مفاهيمها وتطبيقاتها في الحضارة الإسلامية، كما يساعد هذا المفهوم على المواءمة بين الاحتياجات التنموية الفعلية وبين برامج المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات، وذلك من خلال مناقشة ظروف نشأتها لدى الغرب، ومقارنتها بالمتطلّبات التنموية وأوَّليَّاتها على المستوى المحلي.

أهداف الدراسة

وفقاً للرؤية السابقة تحددت أهداف الدراسة كما يأتي:

١. دراسة تاريخ نشأة مفهوم المسؤولية الاجتماعية.
٢. تحديد أهداف برامج المسؤولية الاجتماعية ودوافعها.
٣. توضيح الاختلافات بين مفاهيم العمل الخيري ومفاهيم المسؤولية الاجتماعية.
٤. مناقشة طبيعة برامج المسؤولية الاجتماعية عالمياً ومحلياً.

ووفقاً لهذه الأهداف يمكن تقسيم الموضوع على المباحث الآتية:

الباب الأول المسؤولية الاجتماعية: النشأة والتطور

الفصل الأول : تعريف المسؤولية الاجتماعية للشركات.
الفصل الثاني : تاريخ نشأة مفهوم المسؤولية الاجتماعية.
الفصل الثالث: أهداف برامج المسؤولية الاجتماعية ودوافعها.
الفصل الرابع : العناصر الأساسية لبرامج المسؤولية الاجتماعية.

الباب الثاني مفهوم المسؤولية الاجتماعية في الحضارة الإسلامية

الفصل الأول : مفهوم المسؤولية الاجتماعية في الإسلام.
الفصل الثاني : مفهوم التنمية المستدامة في الإسلام.
الفصل الثالث : بعض النماذج التطبيقية للمسؤولية الاجتماعية في الحضارة الإسلامية.

الباب الثالث دراسة نماذج برامج المسؤولية الاجتماعية

الفصل الأول : دراسة النموذج الغربي.
الفصل الثاني : دراسة النموذج الأمريكي.
الفصل الثالث: خصائص الاقتصاد المحلي.
الفصل الرابع : دراسة النموذج المحلي.

الباب الأول

المسؤولية الاجتماعية : النشأة والتطور

الفصل الأول : تعريف المسؤولية الاجتماعية للشركات.

الفصل الثاني : تاريخ نشأة مفهوم المسؤولية الاجتماعية.

الفصل الثالث : أهداف برامج المسؤولية الاجتماعية ودوافعها.

الفصل الرابع : العناصر الأساسية لبرامج المسؤولية الاجتماعية.

الفصل الأول
تعريف المسؤولية الاجتماعية للشركات

يتناول هذا المبحث تعريف المسؤولية الاجتماعية في الأدبيات المعاصرة، أما التأصيل الشرعي لمفهوم المسؤولية الاجتماعية من وجهة النظر الإسلامية فسنتناوله، في الباب الثاني.

وبداية هناك اعتبارات متعددة لتعريفات المسؤولية الاجتماعية تختلف حسب مجال التركيز الرئيس، ويمكن تصنيف هذه الاعتبارات – مع وجود تداخل كبير بينها – كما يأتي:

١. الاعتبار الاقتصادي لتعريف المسؤولية الاجتماعية:

- **المسؤولية الاجتماعية تعني**: أن المنشأة يجب أن لا تكتفي باستغلال الموارد المتاحة لها بما يخدم أهدافها الاقتصادية، بل إن مسؤوليتها تمتد إلى مواجهة المتطلّبات الاجتماعية أيضاً. فاكتساب ثقة الجمهور ورضا المستهلكين يساعد في خدمة أهداف المنشأة الاقتصادية. وعلى هذا الأساس، فلا بد للمنشأة أن تساهم في تحقيق رفاهية المجتمع عن طريق تحسين الظروف البيئية، والحد من الآثار السلبية التي يسببها نشاطها للبيئة المحيطة عن طريق تقليص التلوّث، وتحقيق التنمية الاقتصادية، كما أن رعاية شؤون العاملين، وتحقيق الرفاهية الاجتماعية لهم، والاستقرار النفسي سيجعل منهم أكثر إنتاجية من خلال تنمية قدراتهم الفنية والإنتاجية، وتوفير الأمن الوظيفي والرعاية الصحية والاجتماعية لهم، مما ينعكس بدوره على خدمة نشاط المنشأة [٥].

٢. الاعتبار الإلزامي لتعريف المسؤولية الاجتماعية:

- يصنف البعض المجالات التي تدخل في تحديد معنى المسؤولية الاجتماعية ضمن هذا الاعتبار إلى رأيين:

الرأي الأول: يرى أن وجود إلزام قانوني للقيام بالنشاط يُعدُّ معياراً أساسياً في التفرقة بين النشاط الاجتماعي والنشاط الاقتصادي للشركات، وبالتالي يعرِّف أصحاب هذا الرأي المسؤولية الاجتماعية على أنها «الأنشطة التي تقوم الشركة بتنفيذها اختياريا» [٦].

أما الرأي الثاني: فيري مؤيدوه أن المسؤولية الاجتماعية للشركة تشمل كل الأنشطة ذات الطابع الاجتماعي، بغضّ النظر عما إذا كانت الشركة ملزَمةً بها أم لا، وسواء أكان ذلك استجابة لمطالب المجتمع أم لإدراك إدارة الشركة للمشكلات الاجتماعية وتجاوبها معها [٧].

ويلاحظ على الرأي الأول أنه ينظر للمسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر ضيقة، حيث اعتمد على معيار تدخل القانون من عدمه للحكم على طبيعة النشاط إذا كان اجتماعياً أم لا، وأهمل طبيعة النشاط الذي تؤديه الشركة، كما يلحظ الازدواجية في الحكم على النشاط مثل قيام الشركة بالتخلص من مخلَّفاتها بشكل صحي، ويحافظ على البيئة، ويعدُّ في هذه الحالة نشاطاً

اجتماعياً صِرفاً، فهل لو تم أداؤه بإلزام قانوني يكون نشاطاً اقتصادياً، أو العكس إذا ما أهمله القانون يصبح نشاطاً اجتماعياً.

إلا أن هناك فريقاً آخر ينظر إلى المسؤولية الاجتماعية على النحو الآتي:

- يمكن عن طريق المسؤولية الاجتماعية للشركات أن يتقبل رجال الأعمال مسؤولية اجتماعية وبيئية في أعمالهم عالمياً وإقليمياً ومحلياً [٨].
- أن البعض يحدد مفهوم المسؤولية الاجتماعية من خلال تحديد مجموعتين أساسيتين من التحديات، هما: فهم توقعات المجتمع، وتنفيذ الأنشطة الملبية لهذه التوقعات. ولذا فالمستويات القياسية يمكن أن تقوم بعمل مهم في تشجيع هذين الهدفين العامين، بالرغم من أنه من غير المؤكد أن القياس فقط يمكن أن يخدم هذين الهدفين بصورة متساوية [٩].

٣. الاعتبار الاجتماعي لتعريف المسؤولية الاجتماعية:

- تعتبر المسؤولية الاجتماعية للشركات المفتاح للمساهمة في التماسك الاجتماعي والقضاء على الفقر، وبث عناصر الفعالية والمنافسة. ومن المتوقع أن تشجع القطاع الخاص في البحث عن حلول شاملة وصديقة للبيئة. ووفقاً لمفهوم المسؤولية الاجتماعية يمكن للقطاع الخاص أن يساعد على تشجيع الإبداع والفعالية والمرونة والمصادر التمويلية. وهذا ربما يساهم في القيمة المضافة عن طريق استخدام استراتيجيات متجددة، أو عن طريق مواجهة المشكلات الاجتماعية التي تكون فيها الحكومة غير قادرة على مواجهتها بصورة كاملة، سواء بسبب القيود التمويلية، أو نتيجة للتحديات ذات الطبيعة السياسية للعالم [١٠].
- يقدم مفهوم المسؤولية الاجتماعية إطاراً لتحديد سلوك الشركات وهو يشير إلى ثلاثة عناصر أساسية، وهي كالآتي:

١. سلوك الشركات له تأثير مباشر على المجتمعات التي تعمل بها.

٢. وكنتيجة لذلك، فإنه مسؤول عن التأثير الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والحقوق البشرية لأنشطة القطاع عبر العالم.

٣. القطاع الذي تعمل فيه الشركة يسعى لتحقيق المنافع عن طريق العمل في شراكة مع الجماعات والمنظمات الأخرى [١١].

- تعتبر المسؤولية الاجتماعية نظرية أخلاقية أو أيدلوجية، حيث إن أي كيان أيما كان – مثل الحكومة أو القطاع الخاص أو التعاونيات أو الفرد – عليه مسؤولية للمجتمع. هذه المسؤولية يمكن أن تكون سلبية أو إيجابية. ويوجد تفاوت كبير في الغايات والأدوار للكيانات المختلفة في القيام بمسؤوليتها الكاملة [١٢].

- تعتبر المسؤولية الاجتماعية عمليةَ استثمار تهدف إلى إحداث تغيرات اجتماعية تبدأ صغيرة، وتتراكم بمرور الوقت بغرض دعم البنية الاجتماعية اللازمة للتطور الاقتصادي، وتحقيق التنمية الاجتماعية. وتتبع المسؤولية الاجتماعية «نوع جديد من التعاقد الاجتماعي» يسمح بتنمية مهارات كل أفراد المجتمع، وعلى وجه الخصوص الفقراء، ويسمح أيضاً بالتوزيع العادل لعائد الأصول الإنتاجية والملكية. وهكذا تصبح المسؤولية الاجتماعية التزاماً لكل أطراف المجتمع المدني، خاصة القادرين على تحقيق تنمية اجتماعية تضمن السلام الاجتماعي بين أطرافه [١٣].

وفي استطلاعنا لمفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات لدى القائمين على كبرى هذه الشركات، ومسؤولي برامج المسؤولية الاجتماعية، تبين لنا أن هناك تأييداً واضحاً من قِبَل القائمين على هذه الشركات لفكرة ومبدأ التكافل الاجتماعي بين شرائح المجتمع، حيث ركزت المفاهيم الأساسية على خاصية مهمة وصلت إلى موافقة غالبية مفردات العينة (٧٧ ٪ منهم) وهي اعتبار المسؤولية الاجتماعية بمثابة «حق المجتمع يجب على الشركات أن تتكفّل به» يليها في ذلك ارتباط المفهوم بالعمل الخيري، حيث عدّ ما يقرب من (٤٣٪) منهم أن «المسؤولية الاجتماعية هي عمل خيري تقوم به الشركات»، وقد تدرجت بقية المفاهيم الإجرائية للمسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر القائمين على برامج المسؤولية الاجتماعية بهذه الشركات لتأخذ معاني مختلفة، والتي يمكن ترتيبها كما يأتي:

مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات	نسبة من يؤيدون هذا المفهوم
حق المجتمع يجب على الشركات أن تتكفل به	٧٧٪
عمل خيري تقوم به الشركات	٤٣٪
التزام أخلاقي من الشركات تجاه المجتمع	٣٠٪
استثمار طويل الأمد لموارد الشركات	٢٧٪
تحلي الشركات بروح المواطنة الصالحة	٢٧٪
التزام لتحقيق التنمية المستدامة	٢٣٪
التزام قانوني يفرضه المجتمع	٢٣٪
وسيلة لتحقيق السمعة والفخر للشركة	٢٣٪
ترجمة لمبادئ التكافل الاجتماعي بالمجتمع	٢٠٪
أسلوب مفروض على الشركات يجب تبنيه	١٧٪
خيار لزيادة الإنتاج	١٧٪

وبصفة عامة، وبتحليل ما سبق، نجد أن هناك عدة اتجاهات أساسية يقوم عليها تعريف ممثلي الشركات لمفهوم المسؤولية الاجتماعية والذي وضح في:

١. كونها عائداً أخلاقياً على المجتمع والتزاماً تجاهه.
٢. كونها استثماراً تنموياً لتحقيق التنمية.
٣. كونها ذات فائدة على الشركة ذاتها.

وبمعنى آخر أن تعريفهم لمفهوم المسؤولية الاجتماعية ركز على ثلاثة مبادئ وهي كالآتي:

- المبدأ الأخلاقي.
- مبدأ التنمية المستدامة.
- مبدأ العوائد المادية.

وهو ما يتماشى مع التعريفات السابقة؛ حيث يلحظ على هذه الأوصاف أنها تركز على الجوانب الأخلاقية لبرامج المسؤولية الاجتماعية، ودور هذه البرامج في تحقيق الاستقرار والتماسك الاجتماعي في المجتمع.

ومما سبق يمكن وصف المسؤولية الاجتماعية للشركات إجرائياً على أنها:

- التزام أخلاقي في المقام الأول.
- هي بمثابة اعتراف من الشركات بفضل المجتمع على ما حققته من نجاح أو أرباح.
- هي – في الوقت ذاته – نوع من أنواع الاستثمار يعود مردوده على الشركات من خلال زيادة ثقة المجتمع في هذه الشركات.

كما لا تعني المسؤولية الاجتماعية فقط مجرد المشاركة في بناء المستشفيات أو المدارس، أو القيام بالأعمال الخيرية، وإنما يتّسع هذا الدور ليشمل مسؤولية الشركات تجاه كل أفراد المجتمع (المستهلك، والعمال، والموظفين، وأصحاب الأسهم، ثم المجتمع ككل). كما تعني المسؤولية الاجتماعية أيضاً القيام بالأعمال ذات التقدم المستدام، وذلك تلبيةً لاحتياجات المجتمع ونموه وتطوره.

ونستطيع القول بأن المسؤولية الاجتماعية على المستوى المحلي يمكن تعريفها في أنها هي:

«مساهمة منشآت القطاع الخاص في تحقيق رفاهية حياة موظفيها، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة للمجتمع الذي تعمل به، مع التصرف بمسؤولية بدوافع دينية وأخلاقية، ولتعزيز مكانتها التنافسية في مجال نشاطها».

الفصل الثاني

تاريخ نشأة مفهوم المسؤولية الاجتماعية

إن الحديث عن المسؤولية الاجتماعية للشركات له تاريخ طويل، وهذا التاريخ ارتبط في العصر الحديث بالأحداث الرئيسة التي شهدها العالم في القرن العشرين، مثل الحربين العالميتين الأولى والثانية، والكساد الكبير في الثلاثينيات من القرن العشرين.

ويؤرخ العلماء لثلاث مراحل أساسية أثَّرت في العلاقة بين المجتمع ورجال الأعمال، وهي:

١. الثورة الصناعية.
٢. دولة الرفاهية في منتصف القرن العشرين.
٣. العولمة[١٤].

وبداية، فمرحلة الثورة الصناعية شهدت غياب الاهتمام بأفكار المسؤولية الاجتماعية لرجال الأعمال، حيث ظهرت النظرية الكلاسيكية في الاقتصاد، وبدأ علماؤها – مثل آدم سميث Adam Smith، ودافيد ريكاردو David Ricardo – ينادون بسيادة مبدأ الحرية الاقتصادية (مبدأ دعه يعمل Laisse Faire)، وبضرورة أن تتخلى الدولة عن تدخلها لتنظيم الاقتصاد، وأن تمنح القوة لرجال المال والأعمال لتنظيم أنفسهم بأنفسهم دونما أي تدخل منها[١٥].

وهكذا جاءت أفكار هذه المرحلة لتعبّر عن أفكار طبقة رجال الأعمال في أوروبا في ذلك الوقت، فأصبح لرجال الأعمال الحقّ في حرية العمل لخدمة مصالحهم الذاتية، وأصبح تدخل الحكومة للحد من نشاطهم أمراً مرفوضاً من قبل المجتمع، وأصبحت مصلحة المجتمع لا تُرى إلا من خلال مصلحة رجال الأعمال، وأهدافه لا تتحقق إلا من خلال المؤسسات الاقتصادية التي يقومون على إدارتها، وهكذا أصبحت المؤسسات الاقتصادية في المجتمع الرأسمالي هدفاً في حد ذاتها، وليست وسيلة لتحقيق هدف[١٦].

ومع حدوث الكساد العظيم في أوروبا في ثلاثينيات القرن العشرين جاءت المرحلة الثانية، والتي شهدت بداية ظهور الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية لرجال الأعمال، حيث ظهرت المدرسة النيوكلاسيكية في الاقتصاد، وبدأ علماؤها – من أهمهم اللورد جون كينز John M. Keynes – في معارضة مبدأ الحرية الاقتصادية المطلقة، وتمجيد المصلحة الفردية على حساب المصلحة العامة.

وقد أكد «كينز» ضرورة تشجيع الحكومة وسياساتها الاقتصادية في إعادة توزيع الدخل من أجل زيادة حجم الاستهلاك. ويمكن إجراء ذلك عن طريق فرض ضرائب عالية على الطبقات الغنية [١٧].

وقد أثرت آراء «كينز» بعد ذلك على الاتجاهات الحديثة في علم الاقتصاد، والتي بدأت تهتم بالمسؤولية الاجتماعية للشركات خاصة في ظل تنامي أفكار دولة الرفاهية في أوربا.

وقد ظهر ذلك في نماذج السوق الاجتماعي – التي ظهرت في بعض دول غرب أوربا – والتي تقوم على مبدأ التكافل الاجتماعي في العديد من أنظمتها الاجتماعية، ويتّضح ذلك بشكل كبير في نظام التأمين الصحي في الدولة مثل ألمانيا الغربية [١٨].

أما في مرحلة العولمة، فقد أخذت المسؤولية الاجتماعية موقعها على صعيد الاهتمام العالمي خلال العقدين الأخيرين، وكانت محوراً رئيساً في أعمال مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي عقد في كوبنهاجن عام ١٩٩٥، وركز على بحث سبل الوفاء باحتياجات الأفراد في إطار العولمة، وأهمها الاحتياج للعمل والدخل، كما صدرت في عام ١٩٩٧ معايير المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات برقم SA8000، وهي أول معايير دولية طوعية تصدر بشأن أخلاقيات المؤسسة، تشتمل هذه المعايير على ثلاثة مجالات، هي: حقوق الإنسان، وحقوق العاملين، وحماية البيئة.

إلا أن الاهتمام بتوفير مشاركة فعّالة من القطاع الخاص في هذا الموضوع قد جاء في المبادرة الدولية لتعزيز مبادئ المسؤولية الاجتماعية، والتي عرفت باسم الاتفاق العالمي للأمم المتحدة Global Compact وهي مبادرة تطوعية أطلقها أمينها العام في ذلك الوقت «كوفي عنان» حين انعقاد دورة المنتدى الاقتصادي العالمي بدافوس في ٣١ يناير عام ١٩٩٩ لتوثيق الصلة بين هيئة الأمم المتحدة ومنظمات العمل والمجتمع المدني لدعم تسعة مبادئ عالمية ترتبط بالمسؤولية الاجتماعية في مجالات حقوق الإنسان والعمل والبيئة، مع التركيز على تفعيل مشاركة قطاع الأعمال بجعله جزءاً من الحل في مواجهة تحديات المجتمع وما صاحَبَ العولمة من مشكلات اجتماعية وتشجيع الشركات على التحلي بروح المواطنة من خلال مساهماتها الفعلية في برامج هذه الحلول [١٩].

وقد تم إطلاق المرحلة التنفيذية للاتفاق العالمي في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في ٢٦ يوليو ٢٠٠٠. وطالب الأمين العام قادة الأعمال بالانضمام إلى المبادرة الدولية – الاتفاق العالمي – التي تجمع الشركات بهيئات الأمم المتحدة ومنظمات العمل والمجتمع المدني لدعم المبادئ التسعة في مجالات حقوق الإنسان والعمل والبيئة. ويسعى الاتفاق العالمي، من خلال قوة العمل الجماعي، إلى تعزيز مواطنة الشركات المسؤولة، بحيث يمكن لقطاع الأعمال أن يصبح جزءاً من الحل في مواجهة تحديات العولمة. وبهذه الطريقة يمكن أن يساهم القطاع الخاص – بالشراكة مع أطراف اجتماعية أخرى – في قيام اقتصاد عالمي أكثر استدامة وشمولية.

إن الاتفاق العالمي هو مبادرة طوعية لتعزيز مواطنة الشركات من خلال تحقيق هدفين أساسين، هما:

١. جعل الاتفاق العالمي ومبادئه جزءاً من استراتيجية القطاع العام وعملياته.
٢. تيسير التعاون فيما بين أصحاب المصالح الرئيسيين، وتعزيز الشراكات دعماً لأهداف الأمم المتحدة [٢٠].

والاتفاق العالمي ليس أداةً تنظيمية – فهو لا ينظم أو يفرض أو يقيس سلوكيات أو أعمال الشركات، بل إنه يستند إلى المساءلة العامة، والشفافية، والمصلحة الذاتية المتنورة للشركات ومنظمات العمل للشروع في إجراءات مهمة وتبادلها، سعياً إلى تحقيق المبادئ التي يقوم عليها الاتفاق العالمي. وقد حدث تطور آخر على الاتفاق العالمي بتاريخ ٢٦ يونيو ٢٠٠٤ عندما تعهد عدد من رؤساء العمل حول العالم بالتزامهم لمحاربة الفساد. ونتيجة لذلك الالتزام تمت إضافة مبدأ عاشر إلى مبادئ الاتفاق العالمي ونصه كالآتي «يجب أن تعمل مؤسسة العمل على محاربة الفساد بكافة أشكاله، بما في ذلك الابتزاز والرشوة»[٢١].

وبصفة عامة فقد زاد الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية في مرحلة العولمة نتيجة لتفاعل عدة عوامل، من أهمها :

١. تصاعد ضغوط المجتمع وتناميها، مع التوسع في أحجام منظمات الأعمال وتشعب علاقاتها.
٢. إسهام كبرى منظمات الأعمال في تعزيز القيم الإنسانية والاجتماعية.
٣. أهمية رضا المجتمع وقبوله لأهداف منظمات الأعمال ووسائل عملها.
٤. تطور وعي الإنسان وإدراكه لذاته وللمجتمع.
٥. الاهتمام العالي الذي تبديه الجامعات العالمية الكبرى ومراكز البحوث بتدريس مساقات تخص علاقة الأعمال بالمجتمع.
٦. تراكم البحوث العلمية النظرية منها والتطبيقية في هذا المجال [٢٢].

ووفقاً للأفكار السابقة، فالحكومة تقوم بدور أساس في تشجيع الشركات على المساهمة في التنمية المستدامة، وتوجد طرق مختلفة يمكن أن تتدخل بها الحكومة. وأحد المساحات المهمة هي العمل للفهم والقياس الحقيقي للتنمية المستدامة، وكيفية مساهمة المسؤولية الاجتماعية في الميزة التنافسية للشركات [٢٣].

ويوضح ذلك أن للحكومة دوراً مهماً في تنشيط المسؤولية من خلال:

- تقديم سياسة بيئية مؤسسيّة تشجع وتكافئ السلوك المسؤول بيئياً واجتماعياً.
- وضع أجندة للتواصل حول السلوك المسؤول، ويمكن أن يتحقق ذلك عن طريق:

١. وضع اتجاه استراتيجي واضح لسياسة الحكومة في التنمية المستدامة والدور المنوط بالقطاع الخاص للقيام به.
٢. دعم التنمية، والتطبيق المستمر للممارسات الجيدة، وتفعيل الدعم مع الشركاء.
٣. العمل مع الشركاء لدعم العمل التنموي، وتجنّب الازدواجية في الجهد.
٤. تقييم وتحديد المعايير المنظمة، بالإضافة إلى التشريعات المرنة والحوافز المادية [٢٤].

ومما سبق يمكن القول بأن تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات خلال المراحل التاريخية المختلفة قد ارتبط بالنظام الرأسمالي، ومدى اهتمامه بتغليب المصلحة الفردية، على المصلحة الجماعية أو العكس.

الفصل الثالث
أهداف برامج المسؤولية الاجتماعية ودوافعها

تختلف أهداف برامج المسؤولية الاجتماعية ودوافعها سواءً من وجهة نظر الشركات، أو من وجهة نظر المجتمع الذي تعمل به هذه الشركات. وبصفة عامة يمكن تحديد هذه الأهداف والدوافع في نقاط محددة كما يأتي:

أ- من وجهة نظر الشركات:

١. اكتساب ثقة الجمهور ورضا المستهلكين بما يساعد في خدمة الأهداف الاقتصادية للشركات.
٢. رعاية شؤون العاملين وتحقيق الرفاهية الاجتماعية والاستقرار النفسي لهم، سيجعل منهم أكثر إنتاجية من خلال تنمية قدراتهم الفنية والإنتاجية، وتوفير الأمن الوظيفي والرعاية الصحية والاجتماعية لهم، مما ينعكس بدوره على خدمة نشاط الشركة.
٣. حصول الشركات على عائد مستمر لفترات طويلة المدى.
٤. السمعة الحسنة للشركات كميزة تنافسية. وقد أظهرت الدراسات أن عدداً كبيراً من المستهلكين (٨٦ ٪) يفضلون الشراء من شركات لديها دور في خدمة المجتمع [٢٥].
٥. تحسين الصورة العامة لأصناف المنتجات والخدمات، وزيادة حجم المبيعات.

ب - من وجهة نظر المجتمع:

١. زيادة التكافل الاجتماعي بين مختلف شرائح المجتمع.
٢. تحسين مستوى الحياة المعيشية لأفراد المجتمع.
٣. التزام كل أفراد المجتمع بتحقيق التنمية المستدامة.
٤. تنمية المهارات لدى أفراد المجتمع.
٥. مساندة الدولة في تحقيق الأهداف التنموية.
٦. تشجيع القطاع الخاص في البحث عن حلول شاملة وصديقة للبيئة.

الفصل الرابع
العناصر الأساسية لبرامج المسؤولية الاجتماعية

يمكن تناول العناصر الأساسية لبرامج المسؤولية الاجتماعية بطرق مختلفة، وسنعرض فيما يأتي طريقتين أساسيتين، وهما:

أ - الطريقة الأولى:

تركز هذه الطريقة على تحديد العناصر الأساسية التي تشكل الإطار العام للمسؤولية الاجتماعية، وتوضح مسؤولية الإدارة تجاه كل عنصر منها وكما يأتي [٢٦]:

م	العنصر	مسؤولية الإدارة تجاهه
١	المالكون والمساهمون	تحقيق أكبر ربح ـ تعظيم قيمة السهم والمنشأة ككل ـ تكوين صورة محترمة للمنشأة في بيئتها – حماية أصول المنشأة – زيادة حجم المبيعات.
٢	العاملون	أجور ورواتب مجزية ـ فرص تقدّم وترقية ـ تدريب وتطوير مستمر ـ عدالة وظيفية ـ ظروف عمل مناسبة ـ رعاية صحية ـ إجازات مدفوعة ـ تأمين السكن ووسائل النقل.
٣	العملاء	منتجات بنوعية جيدة ـ أسعار مناسبة ـ سهولة الحصول على المنتجات ـ الإعلان الصادق ـ منتجات آمنة عند الاستعمال ـ إرشادات بشأن استخدام المنتج، ثم التخلص منه، أو من بقاياه بعد الاستعمال.
٤	المنافسون	منافسة عادلة ونزيهة ـ معلومات صادقة وأمينة ـ عدم استقطاب العاملين بوسائل غير نزيهة.
٥	المجهزون (الموزعون) (الموردون)	الاستمرارية ـ أسعار عادلة – تطوير استخدام المواد المجهزة ـ تسديد الالتزامات المالية والنزاهة في التعامل.
٦	المجتمع	توظيف أصحاب الاحتياجات الخاصة ـ توفير فرص عمل جديدة ـ دعم أنشطة المجتمع (للأطفال والشباب والمسنين) ـ رعاية الموهوبين ـ دعم الفنون ـ المساهمة في حالات الطوارئ والكوارث ـ احترام العادات والتقاليد السائدة.
٧	البيئة	الحد من تلوث الهواء والماء والتربة ـ الاستخدام الأمثل والعادل للموارد، وخصوصاً غير المتجدد منها ـ تطوير الموارد وصيانتها ـ التشجير وزيادة المساحات الخضراء.
٨	الحكومة	التزام بالتشريعات والقوانين والتوجيهات الحكومية ـ تسديد الرسوم وعدم التهرب منها ـ المساهمة في البحث والتطوير ـ المساهمة في حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية.
٩	المنظمات الاجتماعية	التعامل الجيد مع جمعيات حماية المستهلك ـ احترام دور جمعيات المجتمع المدني ـ التعامل الصادق مع الإعلام.

ب - الطريقة الثانية:

تقوم هذه الطريقة بحصر أشكال المسؤولية الاجتماعية للشركات في شكلين أساسيين، هما:

١. مسؤولية اجتماعية داخل الشركة:

وتتمثل في مجموعة الأنشطة التي تقوم بها الشركة تجاه العاملين، سواءً أكان ذلك خاصاً بتحسين وضعهم الماديّ، من خلال وضع برامج العمل التي تؤدي إلى زيادة دخولهم، وتدبير احتياجاتهم بصفة منتظمة، أو ما تقوم به الشركة من خدمات خاصة، تقدم لأسر العاملين في شكل وسائل متعددة، ومنها نقل أبنائهم من السكن إلى مدارسهم، وتقديم الخدمات الطبية لهم ولأسرهم، وما تقوم به بعض الشركات من إنشاء صناديق للزمالة لتقديم العون للعاملين في ظروف معينة، مثل الزواج والإنجاب والمرض، ورحلات الحج والعمرة وغير ذلك [٢٧]. ولا شك أنه كلما مارست الشركة هذه الأنشطة كلما انعكس ذلك على زيادة انتماء العاملين لها، ومن ثم انعكس على أداء عملها، وتحقيق المزيد من الربحية لها.

٢. مسؤولية اجتماعية خارج الشركة:

وتتمثل فيما يأتي:

أ - مجال حماية المستهلك:

مع التحول إلى القطاع الخاص يعدّ تفهّم رغبات المستهلك واحتياجاته من أهم عوامل النجاح وتحقيق الربح، بحيث تخصص بعض الشركات إدارات خاصة بتحليل سلوك المستهلك في مختلف الأنشطة. إذ إن هذا الغرض يتضمّن درجة من السلوك الأخلاقي في توصيف المنتج، كما أن المعلومات الصادقة في الإعلان والتعامل مع المستهلك أصبحت من أهم مكوّنات المسؤولية الاجتماعية [٢٨].

ب - التشغيل:

رجال الأعمال هم المحرك الأساسي للنمو والتقدم، لذا فمن أهم بنود المسؤولية الاجتماعية لرجال الأعمال قيامهم بالتوسع في توفير فرص عمل من خلال إقامة مشروعات استثمارية كبرى تستوعب عدداً كبيراً من العاطلين عن العمل[٢٩].

جـ - البيئة:

في نهاية الثمانينات من القرن العشرين برز تيار تنموي يدعو إلى أن تكون التنمية متوائمةً مع البيئة والاعتبارات البيئية. فما اهتمت أدبيات التنمية التقليدية بالبيئة، وتعاملت معها بوصفها مجرد وسيلة لتحقيق التنمية، حيث فصَلَت هذه الأدبيات بين ما هو متعلق بالطبيعة وما هو اجتماعي، وتم تجاهل الاهتمام بالطبيعة والبيئة في التنمية، وهو الأمر الذي اتضح الآن تأثيره البالغ على مجمل مسارات التنمية والنظام الاجتماعي[٣٠].

ولقد أدى تزايد معدلات الفقر والبطالة في الدول النامية إلى زيادة الضغط على الموارد الطبيعية، ونظراً إلى ازدياد عدد السكان الذين أصبحوا مضطرين إلى الاعتماد مباشرة على هذه الموارد أكثر من أي وقت مضى. بالإضافة إلى تخلي حكومات عديدة عن بذل الجهود لحماية البيئة وعدم أخذ الاهتمامات البيئية بعين الاعتبار في خطط التنمية [٣١].

وبالتالي، فقد أدى ذلك إلى ظهور العديد من جوانب القصور في أدوار المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، وهكذا فظروف التخلف في العالم النامي تهدد البيئة الطبيعية تهديداً كبيراً. فالفقر ليس أقلّ خطراً على الطبيعة من الثراء الفاحش، والفلاح الفقير يستنفد خصوبة التربة حينما لا يملك ما يمكّنه من التسميد، أو صرف المياه الزائدة، ويضطر إلى تكثيف جهده على رقعة من الأرض. والتجمعات التي لا تملك ما تشتري به الوقود تستهلك ما يجاورها من غابات لتحرق أخشابها. والقرى التي ليس بها أي وسيلة للصرف الصحي تلقي بالمخلّفات البشرية في العراء، أو في مجاري المياه، بكل ما يترتّب على ذلك من نتائج سلبية تهدد الطبيعة وتأثر على سلامة وحياة الإنسان [٣٢].

ومن هذا المنطلق، فإنه يقع على عاتق القطاع الخاص جزءاً كبيراً من المسؤولية بالاهتمام بكافة الجوانب البيئية، أو من خلال مشاركتهم في أنشطة حماية البيئة من التلوث بشكل فعال.

د - المجتمع:

يعد المجتمع من أهم عوامل جذب وتشجيع الاستثمار، والاستقرار الاجتماعي والسياسي، لذا فإن المشكلات التي تتعلق بالمجتمع؛ مثل: الجريمة، والمخدرات، والبطالة، وأطفال الشوارع، والأمية، وارتفاع مستويات الفقر، لا بد وأن تؤثر على مناخ عمل المستثمرين.

ومن هنا، فإن إسهام قطاع الأعمال الخاص في حل هذه المشكلات - من خلال بناء المستشفيات والمدارس والمساكن - هو أمر ضروري لتحقيق الأمن الاجتماعي، مما يعود بالنفع عليهم وعلى المجتمع ككل. كذلك فإن المشاركة بدفع كافة الالتزامات المادية تجاه الدولة مما يعد إسهاماً لقيام الدولة بتمويل الخدمات الاجتماعية، وإنشاء المرافق، وتطوير التعليم، وتحسين الخدمات الصحية. ويدخل أيضاً ضمن هذا النطاق المسؤولية الاجتماعية للشركات تجاه أصحاب الأسهم، وذلك من خلال الشفافية والعلاقات الدائمة والمحاسبة المستمرة [٣٣].

الباب الثاني

مفهوم المسؤولية الاجتماعية في الحضارة الإسلامية

الفصل الأول : مفهوم المسؤولية الاجتماعية في الإسلام

الفصل الثاني : مفهوم التنمية المستدامة في الإسلام

الفصل الثالث : بعض النماذج التطبيقية للمسؤولية الاجتماعية في الحضارة الإسلامية

الفصل الأول
مفهوم المسؤولية الاجتماعية في الإسلام

تعد المسؤولية الاجتماعية ركناً أساسياً في الإسلام، ويوضح ذلك في النصوص القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة، وفيما يأتي بعض الآيات الكريمة والأحاديث الشريفة التي توضح ذلك:

من القرآن الكريم:

- ﴿ وَتَعَاوَنُواْ عَلَى الْبرِّ وَالتَّقْوَى ﴾ (المائدة – ٢)
- ﴿ فَمَن تَطَوَّعَ خَيْراً فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُ ﴾ (البقرة –١٨٤)
- ﴿ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ ﴾ (البقرة –١٧٧)
- ﴿ وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِّلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ ﴾ (الذاريات –١٩)
- ﴿ مَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْراً يَرَهُ ﴾ (الزلزلة – ٧)

ومن الأحاديث النبوية الشريفة:

- يقول ﷺ : «لا ضرر ولا ضرار» رواه ابن ماجه والدراقطني.
- وقوله ﷺ : «كل سلامى من الناس عليه صدقة: كل يوم تطلع فيه الشمس تعدل بين اثنين صدقة، وتعين الرجل في دابَّته، فتحمله عليها، أو ترفع له عليها متاعه صدقة، والكلمة الطيبة صدقة، وكل خطوة تمشيها إلى الصلاة صدقة، وتُميط الأذى عن الطريق صدقة». متفق عليه.
- وقال ﷺ : «خير الناس أنفعهم للناس». رواه ابن ماجه.
- وقوله ﷺ : «كلكم راعٍ ومسؤولٌ عن رعيته، فالأميرُ الذي على الناس راع وهو مسؤول عنهم، والرجل راعٍ على أهلِ بيته، وهو مسؤول عنهم. والمرأة راعية على بيت بعلها وولده، وهي مسؤولة عنهم. والعبد راعٍ على مال سيده، وهو مسؤول عنه. ألا وكلكم راع وكُلُّكم مسؤول عن رعيته». رواه البخاري.
- وقال ﷺ : «الإيمان بضع وسبعون، أو بضع وستون شعبة، فأفضلها قول لا إله إلا الله، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق، والحياء شعبة من الإيمان». متفق عليه.
- وقوله ﷺ : «لقد رأيت رجلاً يتقلب في الجنة، في شجرة قطعها من ظهر الطريق كانت تؤذي الناس». متفق عليه.
- ويقول ﷺ : «الساعي على الأرملة والمسكين كالمجاهد في سبيل الله أو القائم الليل والصائم النهار». رواه مسلم.

- وقوله ﷺ : «المسلم أخو المسلم، لا يظلمه، ولا يسلمه، من كان في حاجة أخيه كان الله في حاجته، ومن فرّج عن مسلم كُربةً فرّج الله عنه بها كُربةً من كُرَب يوم القيامة، ومن ستر مسلماً ستره الله يوم القيامة». متفق عليه.
- ويقول ﷺ : «مثل المؤمنين في توادّهم وتراحمهم وتعاطفهم مثل الجسد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى». متفق عليه.

وتوضح هذه النصوص الكريمة والأحاديث الشريفة أن الإسلام قد أولى العمل الخيري والمسؤولية الاجتماعية عناية بالغة كما يرى الدكتور يوسف القرضاوي في أن إغاثة الملهوف ومساعدة المحتاج تكون دون مقابل مادي يحصل عليه المتطوع، أما طلب الثناء والشهرة، أو نحو ذلك من أغراض الدنيا، فلا خير فيه؛ فالعمل الخيري في الإسلام هدفه ابتغاء مرضاة الله ورجاء الثواب عند الله، فضلاً عما يناله المتطوع في الحياة من بركة وسكينة نفسية وسعادة روحية لا تقدّر بثمن عند أهلها. كما أن عمل الخير وإشاعته وتثبيته من المقاصد الشرعية أو الضروريات الأصيلة التي حصروها في خمس، وهي: المحافظة على الدين، وعلى النفس، وعلى النسل، وعلى العقل، وعلى المال. وزاد بعضهم سادسة؛ وهي المحافظة على العرض[٣٤].

إن حقوق المسلم على المسلم كلها مسؤوليات اجتماعية، من رد السلام، وعيادة المريض، واتّباع الجنائز، وغير ذلك. كما أن إماطة الأذى عن الطريق من شُعَب الإيمان.

فإذا كان الفرد مطالباً بمسؤولية اجتماعية، فعلى مستوى الجماعات والشركات والمؤسسات والبنوك تكون المسؤولية أعظم، فهي مطالبة بتقديم أعمال تطوعية تخدم المجتمعات، وعلى الدول سَنّ النظم وتشجيع ذلك ليتحمّل الجميع مسؤولياته[٣٥].

إن الدور المطلوب من الشركات – خارجاً عن نطاق بحثها عن الربح، أو عن الهدف الخاص الذي أقيمت من أجله – دور واسع متأكد في التشريع الإسلامي، وهو في تأكيده يبين أن هذا الدور ينطلق من مبدأ موازنته بين المصالح العامة والخاصّة، التي تؤدي إلى استقامة المجتمع، فالحرية الفردية، وحق التملّك، وحق التصرف في الملك الشخصي ونحوه، مع أنها مكفولة في الإسلام، لكنها لم تُترك فوضى. فللمجتمع حسابه، وللإنسانية اعتبارها، وللأهداف العليا والمقاصد العظيمة قيمتها ومكانتها.

ولهذا التناغم بين المصالح نجد التشريع الإسلامي يؤكد على معانٍ أساسية هي من آثار هذا التناغم.

فإحسان العمل وإتقانه عبادة لله؛ لأن ثمرة العمل تفيد المجتمع، وتعود عليهم بالمنفعة، قال تعالى: ﴿ وقُلِ اعْمَلُواْ فَسَيَرَى اللهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ﴾ (التوبة:١٠٥).

إن كل فرد مطلوب منه أن يراعي مصالح المجتمع كأنه حارس له؛ يقول ﷺ : «كلكم راعٍ ومسؤول عن رعيته»[١].

والتعاون بين أفراد المجتمع وهيئاته مطلوب إذا كان مؤدياً لمصلحة المجتمع؛ قال تعالى: ﴿ وَتَعَاوَنُواْ عَلَى الْبرِّ وَالتَّقْوَى وَلاَ تَعَاوَنُواْ عَلَى الإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ ﴾ (المائدة: ٢).

كما أنه من الواجب على الهيئات والأفراد حماية الضعفاء، ورعاية مصالحهم، وحفظ أموالهم وإغناؤهم: قال تعالى: ﴿ كَلَّا بَل لاَّ تُكْرِمُونَ الْيَتِيمَ ﴿١٧﴾ وَلَا تَحَاضُّونَ عَلَى طَعَامِ الْمِسْكِينِ ﴾ (الفجر:١٧-١٨).
وقوله ﷺ: «الساعي على الأرملة والمسكين كالمجاهد في سبيل الله، أو القائم الليل الصائم النهار»[٢].

ولم يحصر الإحسان في بذل المال فقط، بل في كل مساعدة لمحتاج لها، وكل منفعة تعود على المجتمع أو البيئة يُؤجَرُ عليها صاحبُها؛ قال عليه الصلاة والسلام : «كل سُلامى من الناس عليه صدقة: كل يوم تطلع فيه الشمس تعدل بين اثنين صدقة، وتعين الرجل على دابته؛ فتحمله عليها، أو ترفع عليها متاعه صدقة، والكلمة الطيبة صدقة، وتميط الأذى عن الطريق صدقة»[٣]، وقال: «لقد رأيت رجلاً يتقلب في الجنة في شجرة قطعها من ظهر الطريق كانت تؤذي المسلمين»[٤].

ويتأكد فضل إعانة المسلمين، ودعمهم المعنوي، ومساندتهم النفسية في قوله ﷺ: «من كان في حاجة أخيه كان الله في حاجته، ومن فرّج عن مسلم كُربةً من كُرَب الدنيا فرّج الله عنه كُربةً من كُرَب يوم القيامة، ومن ستر مسلماً ستره الله يوم القيامة»[٥].

فالمجتمع كله في الإسلام جسد واحد، يحسّ إحساساً واحداً، ويؤكد ذلك النبي ﷺ فيقول: «مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم كمثل الجسد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى»[٦]. ويصوّر أيضاً التعاون والتكافل بين المؤمن والمؤمن، فيقول: «المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضُه بعضاً»[٧].

قال العز بن عبد السلام رحمه الله في قواعد الأحكام «ومناط هذا الدور هو الأخلاق الإسلامية، التي تأخذ بزمام كل فضيلة، فتجعلها مطلوبةً، فبعضها على سبيل الاستحباب، وبعضها على سبيل التأكيد، أو الوجوب، على حسب المصالح المترتبة عليها في الدنيا والآخرة».

ولذا، فلا يمكن حصر الأعمال الداخلة في نطاق المسؤولية الاجتماعية، وإن أمكن توزيعها على شتى المجالات؛ إذ كل المصالح التي حثّ عليها الشرع - وجوباً أو استحباباً - داخلة في نطاق هذه المسؤولية، لكن يتفاوت وجوبها بحسب تفاوت حكمها، وبحسب اختلاف مهمات الشركات وقدراتها وأحوالها.

يقول ابن تيمية رحمه الله في مجموع الفتاوى: «التنوع قد يكون في الوجوب تارة. وأما في الاستحباب، فهو أبلغ. فكل شخص إنما يُستحبّ له من الأعمال ما يقدر عليه، ويفعله، وينتفع به، والأفضل له من الأعمال ما كان أنفع، وهذا يتنوع تنوعاً عظيماً. فأكثر الخلق يكون المستحبّ لهم ما ليس هو الأفضل مطلقاً».

عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن رسول الله ﷺ قال: «من أنفق زوجين[٨] في سبيل الله نُودِيَ من أبواب الجنة: يا عبدالله، هذا خير، فمن كان من أهل الصلاة دُعِيَ من باب الصلاة، ومن كان من أهل الجهاد دُعِيَ من باب الجهاد، ومن كان من أهل الصيام دُعِيَ من باب الريان، ومن كان من أهل الصدقة دُعِيَ من باب الصدقة، فقال أبوبكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: بأبي وأمي يا رسول الله، ما على من دعي من تلك الأبواب من ضرورة فهل يُدعى أحد من تلك الأبواب كلها قال: نعم، وأرجو أن تكون منهم»[٩].

قال ابن عبدالبّر رحمه الله في التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: «في هذا الحديث أعمال البِرّ لا يفتح في الأغلب للإنسان الواحد جميعها، وأن من فُتح له في شيء منها حُرِم غيرَها في الأغلب، وأنه قد تفتح في جميعها للقليل من الناس».

أسس المسؤولية الاجتماعية في الإسلام

إن المسؤولية الاجتماعية في الإسلام – ويدخل في نطاقها كل هذا الرصيد الضخم من الأعمال – لتقف على ثلاثة أسس تظهر بها فلسفة التشريع الإسلامي لهذا الدور. وهذه الأسس هي: الإيمان، والقسط، والتكامُل.

■ الإيمان:

إن العبادة في الإسلام ذات مفهوم واسع؛ فهي لا تقتصر على أداء النسك فقط، بل كل عمل يقوم به الإنسان يقصد به تحقيق هدف نبيل طالباً لرضا الله، فهو عبادة، فالعبادة هي الحياة.

إن الإيمان يحث الضمير الإنساني، ويوجّه وجدانه، ويحيي شعوره بالواجب، فيكون هو الدافعَ الأصليّ الذي يدفع إلى القيام بالمسؤولية الاجتماعية، فإنّ كلّ ما يقدمه يزيده قُرباً من الله تعالى، وما يبذله في الدنيا يعوّضه الله تعالى عليه في الدنيا والآخرة، ومرتبطاً بسرور الإنسان في أنه يقوم بعبادة يُثاب عليها، ويحقق بها رضا الله والزلفى إليه. قال تعالى: ﴿ وَمَا أَنفَقْتُم مِّن شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُ وَهُوَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ ﴾ (سبأ:٣٩).

ورأى بعض الصحابة رجلاً قوياً يعمل، فقالوا: لو كان هذا في سبيل الله، فقال رسول الله ﷺ: «إن كان يسعى على أبوين شيخين كبيرين، فهو في سبيل الله، وإن كان يسعى على ولد صغار، فهو في سبيل الله، وإن كان يسعى على نفسه ليغنيَها، فهو في سبيل الله»[١٠].

وكان هذا المعنى حاضراً عند الفقهاء. فنجدهم يقرّرون أن الأعمال الدنيويّة – كالتجارة والصناعة – هي من فروض الكفايات. يقول ابن تيمية رحمه الله في مجموع الفتاوى: «الناس لا بدّ لهم من طعام يأكلونه، وثياب يلبسونها، ومساكن يسكنونها .. ولهذا قال غير واحد من الفقهاء من أصحاب الشافعي وأحمد بن حنبل وغيرهم: إن هذه الصناعات فرض كفاية، فإنه لا يتم مصلحة الناس إلا بها».

فكل عمل يترتب عليه منفعة، وأراد به عامله وجه الله تعالى، كان عبادةً يُثاب عليها ويُؤجَر، وهذا المعنى هو أول الأسس التي تقوم عليها المسؤولية الاجتماعية.

■ القسط والاعتدال:

ولهذا المفهوم مظاهر عديدة؛ فالإسلام يبني تكليفه على الواقع، لكنه يصعد بالإنسان إلى الدرجات العلى، ويوزّع هذه الواقعية والمثالية بحيث يقوم المكلّف بما يستطيع، ويمكّن الراغب في الازدياد من الخير فالقاعدة الأصيله قوله تعالى: ﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ ﴾ (التغابن:١٦) ويقول جل في علاه للمتطلّعين للمعالي: ﴿ وَسَارِعُواْ إِلَى مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَاوَاتُ وَالأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ ﴾ (آل عمران:١٣٣).

فقد فُرضت الزكاة كحد أدنى لتطهير النفس من الشح، مع أنه ليس هذا كلّ شيء، وإنما الحد الواقعي الذي يقدمه الإنسان، ثم يبقى الباب واسعاً أمامه للإنفاق الذي يُجازَى عليه بأضعاف مضاعفة.

وهو أيضاً راعى الجوانب المادية والروحية، فلم يغفل عن أيّهما، بل أخذ بميزان القسط فيهما، فلم يغلّب المادة، والتي تؤدي غلَبتُها إلى تفكّك الروابط الاجتماعية ونضوب معاني التعاطف والتراحم من القلوب، ولم يغلّب الروحانية المهملة للحس والجسد، المؤدية لوقوف النمو الحضاري.

ونتيجة لهذا القسط في مراعاة الواقعية والمثالية، واحتياجات الروح والجسد، نجده يربط بين التجارة والعبادة مُدخلاً الاحتياجات الروحية النفسية ضمن الاحتياجات الجسدية المادية في تناسق مبدع؛ قال تعالى: ﴿ فِي بُيُوتٍ أَذِنَ اللَّهُ أَن تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ ﴿٣٦﴾ رِجَالٌ لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ يَخَافُونَ يَوْماً تَتَقَلَّبُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَالْأَبْصَارُ ﴾ (النور:٣٦).

يقول الدكتور يوسف كمال رحمه الله في كتاب الإسلام والمذاهب الإسلامية المعاصرة: «ومن آثار هذا التوازن والاعتدال نجده يرفض منطق الاقتصاد الحر، الذي لا يفرّق بين الطيب والخبيث من الرزق، ولا يهمه إلا تحقيق الثروة، ولو على حساب الخُلُق والفضيلة».

بل هو يدعو إلى اكتساب المال وتنميته؛ قال تعالى ﴿ فَابْتَغُوا عِندَ اللَّهِ الرِّزْقَ ﴾ (العنكبوت:١٧).

لكنه ابتغاء مشروط بالحلال في كسبه وفي إنفاقه؛ قال رسول الله ﷺ: «لا تزول قدما عبد حتى يُسأَلَ عن عمره فيما أفناه، وعن علمه فيما فعل، وعن ماله من أين اكتسبه وفيما أنفقه، وعن جسمه فيما أبلاه» [١١].

■ **التكامُل:**

فالمسؤولية الاجتماعية وقد قامت طلباً لرضا الله، وأدخلت في نطاقها كلّ ما يحقق مصالح الناس، مراعيةً حاجات الجسد والروح، موازنة بين طلباتهما، متنبهةً لاختلاف القدرات وتنوع الرغبات لتعمل كل ذلك في تكامل عجيب.

فالمسؤولية الاجتماعية ينظر لها أحياناً نظرةً مادية تتناول الاحتياجات الجسدية، بينما تقوم في الإسلام بأبعدَ من ذلك لتشمل الحاجات النفسية والإحساس بكل ما يصيب المجتمع، والاهتمام بالسلوك، والبيئة.

فالمسؤولية الاجتماعية في الإسلام تُولي اهتمامها بالمشاعر الإنسانية من النصح، والإرشاد والتعاطف والتواصل الجيد مع الآخرين بالقيام بعيادة المريض وحضور الدعوات والاجتماعات ونحوها وسائر أنواع التعامل الحسَن بما يمثّل جزءاً مهماً من المسؤولية الاجتماعية.

قال ﷺ : «إن أبواب الخير لكثيرة: التسبيح والتحميد والتكبير والتهليل، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، وتميط الأذى عن الطريق، وتُسمع الأصم، وتهدي الأعمى، وتدلّ المستدل على حاجته، وتسعى بشدة ساقيك مع اللهفان المستغيث، وتحمل بشدة ذراعيك مع الضعيف، فهذا كله صدقةٌ منك على نفسك» [١٣].

وقال ﷺ : «لا تحقرن من المعروف شيئاً ولو أن تلقى أخاك ووجهك بَسطٌ إليه، ولو أن تؤنِسَ الوحشان بنفسك» [١٣].

وعن عمرو بن حزم رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «ما من مؤمن يعزّي أخاه بمصيبةٍ إلا كساه الله عز وجل من حُلَل الكرامة يوم القيامة» [١٤].

عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «حق المسلم على المسلم خمس: رَدُّ السلام، وعيادة المريض، واتّباع الجنائز، وإجابة الدعوة، وتشميت العاطس» [١٥].

وقال ﷺ : «رحِمَ الله رجلاً سمحاً إذا باع، وإذا اشترى، وإذا اقتضى» [١٦].

وفي السنة نصوص كثيرة تحثّ على إقالة البائع، وإنظار المدين المعسر، والتجاوز عنه.

والتكامل لا يقف عند ذلك بل يتجاوزه، ليشمل الإحسان إلى غير المسلمين. قال تعالى: ﴿ لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴾ (الممتحنة:٨).

ويتجاوز أيضاً الحاضر للمستقبل، فيضع أسس المسؤولية، مراعياً حاجات الأجيال القادمة، كما فعل عمر بن الخطاب رضي الله عنه في أرض السواد؛ إذ أبقاها في يد أهلها وضرب عليهم الخراج [١٧].

وهكذا تتكامل مصالح الحياة بمراعاتها، بحيث تستقيم الحياة في تناسق يصعد بها إلى أهدافها العليا.

وكما عرضنا في الباب الأول من الدراسة، فالمسؤولية الاجتماعية بمفهومها الحديث هي فكرة نادى بها أمين عام الأمم المتحدة في مؤتمر «دافوس» في يناير ١٩٩٩م، وكان فحواها أن تتبنّى شركات القطاع الخاص والعام دوراً مهماً في المسؤولية الاجتماعية وتوجيه قوى الأسواق من أجل دعم المُثُل العليا على ثلاثة مبادئ رئيسة:

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام ١٩٤٨م.
- إعلان المبادئ والحقوق الأساسية في العمل الصادر عن منظمة العمل الدولية في عام ١٩٩٨م.
- إعلان ريودي جانيرو حول البيئة الصادر عن مؤتمر قمة الأرض عام ١٩٩٢م.

وتلك المبادئ – أو الصكوك الثلاثة كما سُمّيت – كلها تنادي بإعلاء القيمة الأخلاقية والإنسانية والبيئية؛ لجعل الحياة أكثرَ إنسانية وأكثرَ سعادة. وإذا تأملنا بدقة في هذه المبادئ الثلاثة نجدها لا تخرج عن تراثنا وديننا، مثلما أوضح ذلك الكثير ممن تناولوا هذا الأمر.

ويقابل هذه الصكوك الثلاثة، ثلاثة مبادئ أساسية للمسؤولية الاجتماعية في المجتمع الإسلامي وهي الرعاية ... و الهداية ... والإتقان[٣٦]:

- **الرعاية**: وهي نابعة من الاهتمام بأفراد المجتمع.
- **الهداية**: وهي نابعة من الفهم لوظيفة الفرد المسلم في المجتمع.
- **الإتقان**: وهو المشاركة تقبّلاً وتنفيذاً وتوجيهاً. أو هو الإبداع والتميز في أداء العمل دون خلل.

وبجانب ذلك، فقد أسس الإسلام التكافل والتضامن الاجتماعي على فلسفته المتميزة، بل الفريدة في الثروات والأموال، وهي فلسفة تميزت عن كل الفلسفات الوضعية في الأموال؛ سواء منها الليبرالية الرأسمالية، أو الشمولية الشيوعية، ولقد قامت هذه الفلسفة الإسلامية في الأموال ومن ثَمّ في التكافل الاجتماعي على عدة مبادئ منها على سبيل المثال والتدليل وليس على سبيل الحصر[٣٨]:

أولاً : أن المالك الحقيقي للأموال والثروات هو الله سبحانه وتعالى؛ فهو الذي خلقها، وأنعم بها، وأودعها في الطبيعة وسخّرها للجميع.

ثانياً : أن الناس ـ مطلق الناس، وليس الفرد أو الطبقة ـ مستخلفون في هذه الأموال والثروات، ولهم فيها ملكية مَجازية واجتماعية، فهم فيها نُوّاب ووكلاء يحوزون ويستثمرون ويتمتعون في حدود بنود عقد وعهد الاستخلاف، الذي هو الشريعة الإسلامية؛ فالله قد وضع الأرض جميعها لجميع الأنام، وطلب من الناس أن ينفقوا ممّا جعلهم مستخلفين فيه، شريطة أن يكون الكسب من الحلال، والإنفاق في الحلال وبحيث لا يتجاوز الإنفاق حدود الوسطية والاعتدال، مع النهي عن الاستئثار والاحتكار.

ثالثاً : أن تفاوت الناس في حيازة الثروات والأموال أمر طبيعي؛ وذلك بسبب تفاوت الناس في الكفاءات والمهارات والاحتياجات.

رابعاً: أن هذا التفاوت في حيازة الأموال والثروات يجب أن تحكمَه الوسطية الإسلامية، التي هي من أهم خصائص الأمة الإسلامية؛ وذلك حتى لا تسودَ في المجتمع الفوارق الاجتماعية الفاحشة، ولا يقع الناس فريسة لأوهام المساواة الكميّة بين الناس.

خامساً: أن الصورة المُثلى للتكافل الاجتماعي بين أفراد الأمة وطبقاتها هي صورة الجسد الواحد، الذي تتفاوت طاقات أعضائه واحتياجاته، لكن جميعه متكافل مترابط، إذا أشتكى منه عضو ـ صغيراً كان أو كبيراً ـ تداعى له سائر الأعضاء بالسهر والحمى.

تلك هي فلسفة الإسلام في الثروات والأموال، القائمة على نظرية الاستخلاف، المتميزة عن الفلسفة الفردية الرأسمالية التي تطلق العنان لغرائز التملك والاحتكار، وعن الفلسفة الشيوعية التي تقهر فكرة الحيازة والتملك لدى الإنسان.

ويعني ذلك أن الرؤية الإسلامية للمسؤولية الاجتماعية تنطلق من التكافل الاجتماعي في الإسلام. لذا فالمسؤولية الاجتماعية ليست مجردَ تفضّل من الأغنياء على الفقراء، ولا هي مجردَ إحسان، وإنما هي نظام للحقوق الاجتماعية يصل إلى درجة الفرائض الإلهية والواجبات الشرعية والتكاليف الدينية التي حدّدها الإسلام لعامة الناس في الثروات والأموال. بالإضافة إلى ذلك فإن التكافل الاجتماعي لا يتوقف فقط على الجانب المادي، بل تمتد مظلته لتشمل التكافل الروحي والنفسي والمعنوي، والتكافل المعنوي يأتي في صور كثيرة ومتعددة؛ مثل المشورة، والنصيحة، والود، والمشاركة في الأفراح، والمواساة في الأحزان ... وغيرها من أشكال العطاء.

كما يعكس ذلك أهميةَ دور الجمعيات الخيرية في ظل الشراكة مع القطاع الخاص في المساعدة في دعم تنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات من خلال الخبرة الكبيرة لهذه الجمعيات بأوضاع مجتمعاتها المحلية، وأيضاً بسبب ما تمتلكه من مصداقية كبيرة بين أفراد المجتمع المحلي.

الفصل الثاني
مفهوم التنمية المستدامة في الإسلام

العلاقة بين الإسلام والتنمية بشكل عام على اختلاف مسمياتها شاملة، بشرية، مستديمة علاقة اتصال وتكامل، وليست علاقةَ انفصال أو تناقض. والعلاقة الوطيدة بين الإسلام والتنمية هي ما مكّنت الإسلام في عصور الازدهار الإسلامي من إحداث تحوّل شامل في عقائد الناس، وفي سلوكهم وأخلاقهم، وزرع القِيَم العالية في حياتهم، ابتداءً من الشورى والمشاورة في الشؤون العامة، إضافة إلى ما شملته من جوانبَ اقتصاديةٍ واجتماعية وتعليمية أثبتت بمجملها شموليةَ التنمية الإسلامية.

كما جعل الإسلام الإنسان هدفاً أساسياً للعملية التغييرية التنموية. وقد جعل الإسلام الإنسان قيمة حقيقية، وركناً أساسياً في الحياة بما أودع الله فيه من القدرة الجسدية والذهنية، وقابليةَ التكيُّف المستمر. ودليل ذلك أنه جعله مسؤولاً، يستطيع من خلال تلك القدرات أن يحقق مهمة الخلافة في الأرض التي خلقت له خلقاً فريداً متميزاً، وأودع الله تعالى فيها كل ما يساعده على العيش والحركة والتغيير[٣٩].

وقد جاءت النماذج التنموية الحديثة متفقة مع مبادئ الإسلام التي تدعوا إلى النفع العام والاهتمام والرعاية بالشؤون التنموية للمجتمع؛ مثل التركيز على مفهوم التنمية الشاملة، والحرص على تنمية القوى البشرية، ودراسة التنمية من خلال منظور بيئي، وبالتالي يمكن الاستفادة منها في تحقيق التعاون المشترك، أو صياغة برامج عمل مناسبة. كما أن الحكمة في أدبيات التنمية – كدور السياسات العامة في تفعيل القطاع الخاص، وفي تحقيق التنمية المنشودة – هي ضالّة المؤمن حيث وجدها، فهو أحق الناس بها، وتجارب الدول الأخرى في إحداث التنمية ونجاح سياساتها المختلفة، هي من سنن الكون ونواميس الحياة التي لا بد أن نتعرف إليها بل لا بد من السعي لتطبيقها، مع الإبداع في تطويرها لتناسب أحكام الإسلام وأعراف المجتمع وتقاليده[٤٠].

والمسلمون جميعهم إذا أدركوا أن العمل الدؤوب هو عبادةٌ لله تعالى، وأنهم مأمورون شرعاً أن يتحركوا، وأنهم سيُحاسبون إذا فرّطوا وقصّروا، فإنهم سيندفعون اندفاعاً حماسياً عظيماً لإتمام المهمة، وإعادة البناء الجديد من خلال التنمية في نواحي الحياة كلها. كما أن الفرد المسلم إذا تربى في المجتمع على مزاولة الاقتصاد الحلال، لا الاقتصاد الحرام، فإنه يزدهر على يديه المجتمع، وتكفي الموارد الاحتياجات؛ لأن الحاجات عندئذ لا تعبّر عن ضغط الغرائز الحيوانية، وإنما تظهر منسجمةً مع الهدف الحقيقي لوجود الإنسان الخليفة في إطار النظام الرباني العام في الوجود، المتمثل بالإسلام الذي يتفرّع منه النظام الاقتصادي الإسلامي المتوازن.

وهذه هي بعض الملامح العامة للتنمية من منظور إسلامي بما يجعلها متميزةً عن نماذج التنمية الأخرى المعروفة اليوم تمام التميز. وهذا الشكل لا بد أن يؤدي عند تطبيقه إلى طريق ثالث للتنمية في المجتمع الإنساني، طريق ليس يهدف إلى الربح وحده، أو الكفاية الاقتصادية وحدها، وإنما هو طريق إنتاج أخلاقي إنساني يفي بحاجة الإنسان وضروراته، وشيءٍ من كمالياته [٤١].

كما يدلل على صدق ذلك: أن بلدان العالم الإسلامي التي تبنّت المنظور الغربي للتنمية، وقامت بتطبيقه رجاء الحصول على النمو والتطور الاقتصادي، لكن هذا الرجاء باء بالخسران المبين، لا لضعف في الموارد الأولية، أو لقلةٍ في الموارد الطبيعية. ولكن هذا التصور والتوجه الغربي في التنمية كان دخيلاً على العالم الإسلامي، الذي له نظرة أو تصور خاص للكون والإنسان والحياة. وبناءً على ذلك، فقد انقضت ثلاثة عقود أو أكثر من التنمية، وما تزال الدول – التي اصطُلح على تسميتها بالنامية أو المتخلفة – تعاني من نفس الأزمات التنموية للمجتمع المتخلف، ولم تحقّق تقدماً ملحوظاً في معظم المجالات السياسية والاقتصادية، بل إنها تراجعت في كثير من هذه النواحي إلى مستويات من الممارسة والأداء والفعالية أدنى مما كانت عليه [٤٢].

لذا، فإنّ التنمية في الغرب قد اتجهت اتجاهاً مادياً بحتاً، وحاولت التركيز على الحياة الاقتصادية وحدها، مهملةً أشد الإهمال الاهتمام بمبادئ الدين الحق، وتربية الضمير، والتخطيط لتوجيه الجانب الأخلاقي والاجتماعي في الإنسان. إلا أن الواقع الحالي يعكس السيطرة الاحتكارية للنظام الرأسمالي على مصائر الأكثرية الساحقة من الناس؛ والأزمة المالية العالمية الحالية الناتجة كما يرى غالبية الاقتصاديين بسبب الاحتكار والفوائد الربوية (نظام فوائد القروض والائتمان) هي خير دليل على ذلك. وفي العالم الشيوعي المنهار بتثبيت هيمنة الدولة على الحياة الاقتصادية، وتحريم ملكية الأفراد، وإنكار دور المبادرة الفطرية الفردية. لذلك فإن استيراد النماذج التنموية الغربية إلى العالم الإسلامي كان كارثةً كبيرة عليه نظراً إلى اختلاف التطور التاريخي والمنظومة الحضارية للمجتمعات الإسلامية.

لذلك، فإن العالم الإسلامي في حاجة إلى قيام مسار جديد للتنمية، ينطلق من مبادئ الشريعة الإسلامية أساساً لتفعيل برامج التنمية، وإعطائها الزخم والدفعة القوية، من منطلق أن الإسلام يطالبنا بأن نكون الأمة الأقوى على مستوى العالم كله: الأقوى إيمانياً بمعيار الإيمان، وبمعيار القرآن والسنة، والأقوى مادياً بمعيار العصر.

ووفقاً لما سبق، يمكن القول إن مفهوم التنمية المستدامة في الإسلام يعني تنفيذ تنمية تنطلق من منظور إسلامي، وتتوافر فيها عدة عناصر ومن أهمها:

١. أن تنطلق من مبادئ الشريعة الإسلامية.
٢. أن تكون ذات أبعاد شاملة: اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية وإدارية ونفسية وبيئية.
٣. أن تهدف إلى تلبية حاجات الحاضر دون التضحية بمتطلبات المستقبل.
٤. أن تقوم على أساس المساواة والمشاركة الكاملة لكل الأفراد، وحماية حقوق الغير.
٥. أن تحاول تحقيق التقدم بأقل قدر من استهلاك الموارد الطبيعية، وبالحد الأدنى من التلوث والإضرار بالبيئة.

الفصل الثالث

بعض النماذج التطبيقية للمسؤولية الاجتماعية في الحضارة الإسلامية

إن الشريعة الإسلامية – بعمقها وشمولها وربّانية مصادرها – قد جاءت للعباد بمصالح الدنيا والدين، وحققت في واقع الحياة من الإنتاج الديني والدنيوي ما عجَزت عن تحقيقه القوانين الوضعية، والأنظمة البشرية على اختلاف مشاربها وتنوع ثقافاتها [٤٣].

لذا، فهناك نماذجُ مضيئة للمسؤولية الاجتماعية في الحضارة الإسلامية. فعلى سبيل المثال نجد نظام الوقف الإسلامي الذي يُعدّ من أسمى الأنظمة الاقتصادية التي أسهمت ببناء المجتمعات الإسلامية على مر العصور. وكان الوقف من أهم وسائل التقدم العلمي والفكري والثقافي للبلاد الإسلامية؛ حيث أسهم في بناء صروح العلم ونشرها عن طريق المساجد والكتاتيب والمدارس والمعاهد، وتخّرج من هذه المؤسسات العلمية الموقوفة عدد من العلماء في شتى فروع المعرفة البشرية، مثل: الخوارزمي، وجابر بن حيان، وابن سينا، والرازي، وابن الهيثم، ولم يصل هؤلاء إلى ما وصلوا إليه لولا فضلُ الله ثم الدعم المادي الذي توفّر لهم من قِبَل الأوقاف. كما أن الوقف اهتم برعاية طلاب العلم ومعلّميهم، وسهّل هجرتهم إلى مراكز الحضارة لطلب العلم؛ حيث أوقف عليهم بيوتاً ومخصصاتٍ ماليةً وغذاءً وكساءً ومواد كتابية، ليتمكنوا من التحصيل العلمي. ولم يقف أثر الوقف في التعليم عند علم بحد ذاته؛ وإنما شمل كل موضوعات المعرفة البشرية، تستوي في ذلك العلوم الشرعية، والعلوم البحتة، والتطبيقية، والاجتماعية، خاصة الطب والصيدلة والفلك؛ ويزخر العالم الإسلامي بعدد كبير من المدارس الوقفية، مثل: المدرسة النظامية، والمدرسة المستنصرية، ومدرسة ابن الجوزي، والمدرسة السليمانية، بمصر ودار السلسلة، ومدرسة الملك المنصور، ومدرسة الملك الأفضل ومدرسة الملك المجاهد بمكة المكرمة [٤٤].

ولقد رَغّب الإسلام في الوقف، وجعل له جزاءً متميزاً لا ينقطع بموت صاحبه، وذلك لبقاء أثره ودوام نفعه. وتُعدّ الأوقاف المنتشرة والمتعدِّدة في المجتمعات الإسلامية مفخرةً للنظام الإسلامي، حيث لم يترك المسلمون – على مر العصور – حاجة من حاجات المجتمع إلا وقَف عليها الخيِّرون منهم جزءاً من أموالهم، فأصبح الفقراء والمحرومون ممن يعيشون في كَنَف المجتمع الإسلامي، يجدون من التكايا الموقوفة ملجأً ومأوىً يقِيهم الجوع والعُري والبرد، ومن المستشفيات (البيمارستانات) الموقوفة ما يعالجون به مرضاهم مجاناً، ومن (السُّبُل والأربطة) ما يُعينهم على الأسفار وقطع المفاوز والقفار، وقد كانت هذه الخيرات والمنافع متاحةً للمسلمين ومَن يعيش في كَنفهم من أهل الذمة، ومَن يدخل بلاد المسلمين بأمان من الأمم الأخرى[٤٥].

لذا يعدّ نظام الوقف مصدراً مهماً لحيويّة المجتمع وفاعليته ، وتجسيداً حياً لقِيَم التكافل الاجتماعي، وترسيخاً لمفهوم الصدقة الجارية برَفْدها الحياةَ الاجتماعيةَ بمنافعَ مستمرة ومتجددة تنتقل من جيل إلى آخر، حاملةً مضموناتها العميقة في إطار عملي يجسِّده وعي الفرد بمسؤوليته الاجتماعية، ويزيد إحساسَه بقضايا إخوانه المسلمين، ويجعله في حركة تفاعلية مستمرة مع همومهم الجزئية والكلية [٤٦].

كما أن الناظر في تطور الوقف يجد أنه كانت له إسهامات كبيرة في مجالات عديدة في المجتمع والدولة، بما في ذلك إقامة البُنية الأساسية للمجتمع، من شَقّ الطرق، وحفر الآبار، وإجراء مياه الشرب، والإنارة، وبناء القناطر، وشق التّرع. ففي الجانب الاجتماعي أسهم الوقف في إنقاذ العديد من اليتامى والأرامل والعَجَزة وغيرهم من الفئات المحتاجة، وذلك من خلال توزيع الطعام واللحوم في المناسبات الدينية، وكذلك بتوزيع الكسوة على المساكين وذوي الاحتياجات الخاصة [٤٧].

أما في مجال الدعوة، فهناك نماذجُ مضيئةٌ كثيرة لصحابة رسول الله ﷺ حولوا من خلالها النصوص الشرعية إلى تطبيقاتٍ عمليةً في مجتمع المسلمين؛ ومنها:

- خديجة بنت خويلد (أم المؤمنين رضي الله عنها وأرضاها) فقد بذلت جهدها ومالها في مؤازرة الرسول ﷺ.
- عثمان بن عفان رضي الله عنه وتجهيزه لجيش العُسرة، حيث تبرَّع بثلث ماله لتجهيز الجيش المسلم المتوجه لغزوة تبوك .. والذي سُمِّي بجيش عثمان.
- عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه وبذله لماله في خدمة الإسلام والمسلمين في حياة الرسول الكريم ﷺ وبعد وفاته.
- ومن الأمثلة المعاصرة نجد الفكرة الإبداعية لتجربة بنك القرية في بنجلاديش خير دليل على هذه النماذج المضيئة.

الباب الثالث

دراسة نماذج برامج المسؤولية الاجتماعية

الفصل الأول : دراسة النموذج الغربي

الفصل الثاني : دراسة النموذج الأمريكي

الفصل الثالث : المسؤولية الاجتماعية على المستوى المحلي

تمهيد :

مع الاهتمام العالمي المتعاظم بسياسات الخصخصة، وزيادة مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي والخَدَمي في المجتمع، زادت وتيرة الجدل حول قضية انسحاب الدولة من مجال الخدمات – تحديداً التعليم والصحة – كما زادت وتيرة الجدل حول قضية المسؤولية الاجتماعية للشركات.

وبدراسة وتحليل التجارب الدولية لنُظُم مشاركة القطاع الخاص في تقديم الخدمات الاجتماعية يلحظ أن معظم الدول المتقدمة (بريطانيا – اليابان – كندا – كوريا الجنوبية) تعتمد في إدارة الخدمات الاجتماعية – وعلى سبيل المثال الخدمات الصحية – على ما يأتي:

- النظام اللامركزي: حيث تعتمد على القطاع الخاص في تقديم الخدمات الصحية، وتمثل مؤسسات القطاع الخاص أكثر من ٩٠ ٪ من مؤسسات الرعاية الصحية في كوريا، وحوالي٨٠ ٪ من إجمالي عدد المستشفيات في اليابان.
- اقتصار مهمة وزارة الصحة على التخطيط القومي الاستراتيجي للصحة، والإشراف على التمويل، والمساهمة في وضع معايير الجودة.
- مساهمة الأفراد بجزء من تكلفة الخدمات الصحية عند الحصول عليها طبقاً لمستوى الدخل.
- وجود هيئة مستقلة للإشراف على جودة تقديم الخدمات الصحية.
- تقديم طبيب الأسرة لخدمات الرعاية الأولية، والتحويل إلى المستوى العلاجي الأعلى بالمستشفيات عند الحاجة لذلك.
- الاعتماد على آليات السوق لخلق المنافسة، وتقديم خدمات صحية أفضل [٤٨].

وفي هذا السياق سنحاول استعراض بعض النماذج العالمية (إنجلترا، الولايات المتحدة الأمريكية)، والعربية (المملكة العربية السعودية) في مجال المساهمة الاجتماعية للشركات في خدمة القضايا المجتمعية.

الفصل الأول
دراسة النموذج الغربي (إنجلترا)

في هذا الفصل سنعرض مدى المساهمة الاجتماعية للشركات في إنجلترا من خلال تناول مجالين فقط من أهم مجالات تنمية المجتمع وهما مجالا التعليم والصحة:

١. مجال التعليم:

هناك تاريخ طويل للتعليم الخاص في إنجلترا، ولكن طوال هذا التاريخ ظل التعليم الخاص مستقلاً عن كل ما يجري في قطاع الدولة، وليس من السهل تحديد خصائص المدارس في القطاع الخاص؛ فالمدارس القديمة التي كان يدخلها أبناء الطبقة العليا لتعلمهم الأخلاق والأدب تعدّ صورة من التعليم الخاص، وخلال القرن العشرين ظلت المدارس الخاصة موجودة في نظام التعليم الإنجليزي بصورة راسخة، ولكن هذه المدارس الخاصة قد استردت استقلالها. ومؤخراً فقط، كانت هناك محاولة جادة لإشراك القطاع الخاص في التعليم الإنجليزي في قطاع الدولة، وهناك المزيد من الأسباب التي جعلت ذلك مغامرة شعبية، ومنها:

أولاً : إن تحول التعليم إلى عملية تجارية له مرجعيات سياسية.

ثانياً : وجود طفرة في الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الآونة الأخيرة.

ثالثاً : ضعف نقابة المعلمين، التي لو كانت قوية فإنها كانت ستعارض مبادرات التمويل الخاص ودخول القطاع الخاص في التعليم[٤٩].

ونجد أن هناك شكلين رئيسين من أشكال اشتراك القطاع الخاص في قطاع الدولة (القطاع العام) هما: مبادرات التمويل الخاص، والشراكة بين القطاعين الخاص والعام. والشكل الأول يحاول جلب القطاع الخاص بصورة مباشرة لتوفير المقومات والممتلكات للقطاع العام. فعلى سبيل المثال: نجد أن مشروع التمويل الخاص في المدارس والتعليم ربما يشتمل على شراء الخدمات من القطاع الخاص، مثل شراء مباني المدارس، وشراء المرافق؛ مثل الصالات الرياضية، أو الخدمات النوعية؛ مثل أنظمة التدفئة المركزية، أوالتجهيزات المعملية. وعلى الجانب الآخر نجد أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص ربما تتمثل في سلسلة عريضة من الأنشطة التي يعمل فيها القطاعين معاً بصورة مشتركة، ومن ضمن ذلك أيضاً: الصفقات المشتركة. ومن أكثر ملفات هذه الشراكة أهمية التي يشترك فيها القطاعان في تمويل التعليم نجد ما يسمى ببرنامج أكاديميات المدينة «City Academies»، وهي مدارس جديدة تم تأسيسها على أساس المشاركة أو الصفقات المشتركة مع الرعاة من القطاع الخاص، الذين ينتمون إلى سلسلة من الجهات، (مثل جماعات رجال الأعمال، والجماعات الدينية، والأفراد). وتعمل هذه الأكاديميات بناءً على الشراكة مع الحكومة المركزية، ومع المشاركين (الشركاء) من التعليم المحلي. ويأتي رأس المال اللازم لبناء

المدارس الجديدة من الحكومة والرعاة، في حين أن تكاليف الإدارة تتحملها الحكومة تماماً. وتهدف الحكومة من وراء إدخال هذا النوع من المدارس المسمى بـأكاديميات المدينة إلى رفع وتحسين كفاءة المستويات التعليمية [٥٠].

٢. المجال الصحي:

أما عن تجربة إنجلترا – بوصفها دولة متقدمة في تفعيل مشاركة القطاع الخاص في تقديم الخدمات الصحية للارتقاء بها – فيتضح من خلال زيادة مساهمة القطاع الخاص في أربعة جوانب، هي: إدارة وتقديم الخدمات الصحية، وتمويل نظام التأمين الصحي والفئات المؤمن عليها، والخدمات المقدمة.

وبوجه عام يعدّ القطاع الطبي الخاص في إنجلترا منذ عام ١٩٤٨ مكملاً لقطاع «الخدمات الصحية الوطنية»، وقبل تأسيس قطاع الخدمات الصحية الوطنية عام ١٩٤٨، كان توفير الرعاية الصحية يتم بواسطة المستشفيات الخيرية والطوعية ونوادي الطب الخاصة، وشركات التأمين التي تحصل على رسوم مقابل الخدمات الصحية، كما أن أكثر من ١٢ مليون شخص في إنجلترا يحصلون على الرعاية الصحية من جانب القطاع الصحي الخاص، خاصة في مجال الرعاية النفسية والرعاية لذوي الاحتياجات الخاصة ورعاية المسنين، وقد أثبتت التجربة البريطانية في المجال الطبي أن التعاون والعمل المشترك بين قطاع «الخدمات الصحية الوطنية» والقطاع الخاص سوف يوفر خدمة صحية أفضل من العزلة المستمرة بين هذين القطاعين [٥١].

وتعدّ بعض برامج الرعاية الصحية الخاصة ذاتية التمويل، كما أن قطاع الخدمات الصحية الوطنية يقوم بالتعاقد مع الجهات الخاصة لتوفير الخدمات الصحية الأفضل، ويساهم القطاع الخاص في المجال الاقتصادي للصحة، حيث بلغت القيم الإجمالية للخدمات التي تم توفيرها في القطاع الخاص عام ١٩٩٦ (١٣,٧) مليار جنيه استرليني، وفي عام ٢٠٠٣ كان اشتراك القطاع الخاص يعتمد على مبدأ إما (التعديل، والتكيف، وإما الموت)، وذلك لمواجهة السوق الكبيرة للقطاع الخاص في القطاع الطبي في إنجلترا، ولكن الأطباء والمديرين التابعين لقطاع الخدمات الصحية الوطنية كان رد فعلهم قوياً على هذه الأوضاع. وخاصة لأن الاعتماد على القطاع الخاص سوف يسلب العمل من قطاع الخدمات الصحية الوطنية؛ مما سيعرِّض بقاء المستشفيات والعاملين فيها للخطر، وتعرّض المجتمع الإنجليزي للعديد من الاحتجاجات حول أزمة قطاع الخدمات الصحية الوطنية، مما أجبر رئيس الوزراء في ذاك الوقت على أن يَعد شعبَه بأنه سيقوم بزيادة تمويل الخدمات الصحية الوطنية من ٧٪ من إجمالي الناتج القومي إلى ٩٪، ولكن المزيد من الأموال لن تقوم وحدها بحل مشكلات الخدمات الصحية الوطنية، ومن ضمنها قائمة الانتظار الطويلة لإجراء العمليات الجراحية.

لقد أدركت الحكومة أنها تحتاج إلى المزيد من القدرات والإمكانيات (المزيد من الأطباء والممرضات وغرف العمليات) والمزيد من الحوافز لتشجيع الكفاءة، ورفع القدرة الإنتاجية، وتحسين جودة الرعاية، كما أدركت الحكومة أن القطاع الخاص يمكنه المساعدة في توفير الإمكانيات والحوافز، ومن ثم صار ينظر إلى القطاع الخاص لا أنه عدوٌ لقطاع الخدمات الصحية الوطنية، ولكن بوصفه منقذاً ومخلّصاً له، ومنافس أيضاً في الوقت نفسه [٥٢].

ويوضح ما سبق المهمة الحيوية التي يقوم بها القطاع الخاص التعليمي والطبي في إنجلترا، مما يعدُّ نموذجاً واضحاً لمفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات، ودورها التنموي في خدمة متطلبات المجتمع الذي تعمل من خلاله.

الفصل الثاني
دراسة النموذج الأمريكي

للمسؤولية الاجتماعية تاريخ طويل في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد بدأت من خلال المطالبة المتزايدة من قبل الحكومة والهيئات والجمعيات المحاسبية للمنشآت الاقتصادية بالإفصاح عن البيانات التي لها مضمون اجتماعي، لا سيما بعد التطور الكبير في المجال الصناعي، وزيادة التلوث للبيئة المحيطة بالمشاريع، مما تطّلب ضرورة الإفصاح عن هذا الأداء لمعرفة مدى قيام المنشأة بمسؤولياتها الاجتماعية. كما حدث توجه للمشاريع لأخذ التكاليف الاجتماعية بالحُسبان عند تحديد التكلفة الفعلية لأنشطتها. لذا ظهرت دعوات مبكرة لتطبيق برامج المسؤولية الاجتماعية؛ ومنها [٥٣]:

١. اقتراح الرئيس الأمريكي «نيكسون» عام ١٩٧٠ أن سعر المنتج يجب أن يشتمل على كلٍّ من تكلفة الإنتاج وتكلفة التخلص من النفايات دون إحداث ضرر في البيئة.

٢. ما أوضحه مدير مجلس الأولويات الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية بأنه يسعى إلى جعل المسؤولية الاجتماعية للمشروعات تستخدم معياراً لقياس وتقييم المناشط المختلفة للمشروع محل الدراسة، مع ضرورة عرض النتائج التي يتم التوصل لها على المجتمع.

٣. الانتقادات التي وُجِّهت لنظام المحاسبة التقليدي، وذلك من حيث مقابلة الإيرادات بالتكاليف اللازمة لتحقيقها، ودون الأخذ بالحُسبان التكاليف الاجتماعية؛ مما يؤدي إلى جعل القوائم المالية لا تلائم الواقع. وبالتالي لا يمكن الاعتماد عليها في تحديد الوعاء الضريبي والأرباح القابلة للتوزيع، مما تطلَّب تعديل هذه القوائم، بحيث تشمل التكاليف الاجتماعية، إضافة إلى التكاليف الإنتاجية؛ وذلك من أجل الوصول إلى التكلفة الحقيقية لنشاط المشروع.

٤. الاهتمام بالتركيز على جانب التكاليف في مجال قياس الأداء الاجتماعي وإهمال المنافع الاجتماعية: حيث إن معظم الدراسات التي تناولت قياس التكاليف الاجتماعية للمنشآت قد أهملت موضوع المنافع الاجتماعية؛ مما أدى إلى ارتفاع التكاليف الكلية للمنشآت التي تتحمل مسؤولياتها الاجتماعية. لذلك أصبح من الضروري – عند دراسة الأداء الاجتماعي – الأخذ بالحُسبان المنافع الاجتماعية التي تحققها المنشآت، ومقارنتها مع التكاليف الاجتماعية الناتجة عن هذه المنشآت.

ومع تزايد القلق في الوقت الحالي بشأن تغيرات المناخ بدأ المستثمرون الأمريكيون في إظهار اهتمامهم بذلك. فعلى سبيل المثال: يستخدم دولار في كل تسعة دولارات تعود للإدارة المهنية في الولايات المتحدة في أحد عناصر الاستثمار الاجتماعي وفقاً للتقرير الصادر عن كلية الأعمال التابعة لجامعة كولومبيا، كما بدأت بعض البنوك الكبيرة – مثل جولدمان ساتشيز، ويو بي إس –

في دمج القضايا الاجتماعية والبيئية والإدارية في بعض أبحاث المساهمة. كما إنه – إضافة إلى هذه الضغوط الخارجية – تواجه الشركات الأمريكية مطالبة موظفيها بتطبيق منهج المسؤولية الاجتماعية للشركات، حتى أنها أصبحت جزءاً مهماً من عملية التنافس في المواهب، ولو سألت أي شركة كبيرة عن منطقها العملي في جهودها التي تبذلها في المسؤولية الاجتماعية للشركات، فإن الجواب هو: محاولتها لتحفيز طاقمها وجذبهم والاحتفاظ بهم[٥٤].

وفي هذا السياق تبذل العديد من الشركات الأمريكية في الوقت الحاضر جهوداً مضنيةً للنأي بنفسها عن تهمة التضليل الإعلامي البيئي، الذي يشمل «ظاهرة الشركات التي تدمر المجتمعات والبيئة، وتسعى للحفاظ على أسواقها وتوسيعها بتقديم نفسها على أنها من محبي البيئة ومن قادة معركة القضاء على الفقر» . وأوضح «جون ف. سميث» المسؤول التنفيذي الأول لشركة جنرال موتورز: أن «نمو الشركات العالمية يمكن أن يؤثر في عدد أكبر من الأشخاص، وفي عدد متزايد من البلدان مقارنة بأية قوة أخرى ظهرت في الماضي». غير أنه توجد مشكلات أيضاً. ويقول: إنه بالنسبة إلى الشركات «يحمل الاقتصاد العالمي في طياته مجموعة من الالتزامات». كما يعترف «كينيث بور» المسؤول التنفيذي الأول لشركة «شيفرون» بوجود بيئة اقتصادية جديدة، ويقول: «عندما تحترمون التنوع، وتساعدون الاقتصادات على النمو، وتساعدون الحفاظ على البيئة والتعليم في بلدان، فإنكم تولدون دورة من الرخاء». ويضيف قائلاً: «لم تكن هذه المناقشة لتطرح في السنوات الماضية، فالأمر جديد» [٥٥].

كذلك يلحظ أن إهدار شركات الأعمال الأمريكية للمسؤولية الاجتماعية كان من أهم أسباب الأزمة الاقتصادية العالمية. والواقع أن الشركات سعت إلى الربح الخاص السريع السهل بدلاً من الجمع المسؤول بين الربح الخاص والربحية المجتمعية، حيث عمل «لوبي» الشركات في الكونجرس على مضاعفة الإعفاءات الضريبية، وتقليص برامج الإنفاق الاجتماعي للدولة على التعليم والصحة والضمان الاجتماعي، وقلَّصت الشركات مفهومها للمسؤولية الاجتماعية في تبرعات ومشروعات خيرية.

ويبرز في سياق فهم أسباب الأزمة مبادئ كيوسي the kyosei principles التي تطورت في شركة «كانون» اليابانية متعددة الجنسية. بقيادة رئيس مجلس إدارتها مستر كاكو kaku الذي تلخص تعريفه لأخلاقيات العمل في: «نعيش ونعمل معاً من أجل المصلحة المشتركة». وطبقا لمبادئ كيوسي تُصَنّف شركات الأعمال وترتقي، وفق معيار التحلي بالمسؤولية الاجتماعية، إلى أنماط، منها: «الشركة الرأسمالية النقية» التي تحقق النمو الاقتصادي، ولكن ينفرد مالكوها ومديروها بالأرباح، وقليلاً ما يهتمون بالمستخدمين في الشركة، و «شركة تقاسم الأرباح» بين مالكيها ومديريها ومستخدميها، لكنها قليلاً ما تهتم بالأطراف والمشكلات الخارجية، و «شركة المسؤولية الاجتماعية المحلية»، التي تحترم مصالح المساهمين والمديرين والمستخدمين والمستهلكين والمورِّدين والمنافسين

والمجتمع المحلي، لكنها تبقى بمنأى عن المسؤولية الوطنية. ويعني ذلك باختصار أن الشركة التي تتحمل المسؤولية الاجتماعية تهتم بتعظيم أرباح جميع المساهمين Stockholders، لكنها تهتم في ذات الوقت بمصالح وحقوق جميع الذين تتأثر مصالحهم بقرارات ونشاطات الشركة من الشركاء Stakeholders [٥٦].

وفي هذا السياق بدأت الشركات الأمريكية، التي تقوم بتنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية، بالإفصاح في تقاريرها عن كل ما يمس البيئة والمناخ الذي تعمل فيه، والخطوات التي تتبعها في المحافظة على سلامة المجتمع والبيئة. وفيما يأتي عرض لبعض نماذج المسؤولية الاجتماعية في الشركات الأمريكية:

١- شركة «جنرال موتورز General Motors» :

في التقرير السنوي لجنرال موتورز كثير من أمور الإفصاح؛ مثل:

- الدوائر المسؤولة عن أمور البيئة بالشركة، وهيكل هذه الدوائر والسياسات المتعلقة بالمحافظة على البيئة.
- سياسات الحصول على المواد الخام، والتعامل مع استخدام كميات هذه المواد وطرق التقليل من ذلك.
- السياسات الخاصة بتقليل استخدام المواد السامة والضارة بصحة البشر في الإنتاج.
- طرق إدارة المواد التالفة والتخلص من النفايات.
- طرق وأساليب استخدام الطاقة، وطرق تخفيضها وتوفيرها. وكذلك سياسات استخدام البيئة الخضراء.
- سياسات وأنظمة السلامة والأمان في أماكن العمل.
- سياسات وأنظمة الطوارئ والإفصاح العام عنها.
- سياسات تطوير المنتجات وكيفيتها.
- سياسات العلاقات مع الموردين.
- طرق وسياسات الصحة والسلامة والمحافظة على البيئة والرقابة عليها [٥٧].

٢- شركة «ميكروسوفت Microsoft» :

في إطار برامج المسؤولية الاجتماعية قامت شركة (مايكروسوفت) بإجراء شراكة مع الرابطة الأمريكية لكليات المجتمع AACC، حيث كانت (مايكروسوفت) قلقة من نقص العمالة المؤهَّلة في مجال تكنولوجيا المعلومات، مع التوسع الذي شهدته أمريكا في تطبيقات تقنية المعلومات في بداية التسعينيات. وفي الوقت نفسه فإن مخرجات التعليم من كليات المجتمع في أمريكا لم تكن توفر مستويات المهارة المناسبة. فأطلقت (مايكروسوفت) مبادرة كلَّفتها ما لا يقل عن ٥٠ مليون دولار، حيث يخصص الموظفون جزءاً من وقتهم لمساعدة الكليات في

تطوير المناهج وتوحيدها وتدريب المعلمين. وقد استفادت (مايكروسوفت) من حيث معالجة الاختناق في توظيف المواهب المطلوبة لتعزيز نمو الشركة. ويمكن أيضاً تصور المردود لذلك على المدى البعيد؛ كتعزيز الوضع التنافسي لأمريكا في قطاع تكنولوجيا المعلومات [٥٨].

كما قام «بيل جيتس» مؤسس ورئيس شركة مايكروسوفت، وأغنى أغنياء العالم بتأسيس مؤسسة (بيل وميليندا غيتس Melinda Gates Bill Foundation) وهي مؤسسة خيرية عالمية، أسسها بيل وميليندا غيتس في عام ٢٠٠٠، وتضاعف حجمها بانضمام «وارن بافت Warren Buffet» – رئيس شركة Berkshire Hathaway وثاني أغنى رجل في العالم بعد غيتس – للمؤسسة في ٢٠٠٦، وإعلانه أنه سيمنح ٤٤ مليار دولار أمريكي من إجمالي ثروته لمؤسسة غيتس الخيرية. وتمثلت الأهداف الرئيسية للمؤسسة على الصعيد العالمي في تعزيز الرعاية الصحية، والحد من الفقر المدقع؛ وفي الولايات المتحدة توسيع فرص التعليم والوصول إلى تكنولوجيا المعلومات [٥٩].

والمؤسسة في البداية كان يمولها بيل غيتس ب ١٢٦ مليون دولار أمريكي في العام ٢٠٠٠، وقد نمت المؤسسة خلال العامين الأولين من خلال التمويل إلى ٢ مليار دولار [٦٠].

كما أعلنت مؤسسة بيل وميلندا غيتس الخيرية أنه في غضون خمسين سنة بعد وفاة عائلة غيتس ستكون المؤسسة قد أنفقت جميع أصولها المالية، وتهدف المؤسسة إلى إنفاق أصولها المالية – التي تتعدى خمسين مليار دولار – في هذا القرن لتحسين المؤسسات وتطويرها، ومعالجة المشكلات استعدادًا للقرن القادم، وقالت المؤسسة: إن هذا القرن سيمثل تركيزاً كبيراً على معالجة عدة مشكلات؛ منها: الفقر والإيدز وغيرها [٦١].

٣- شركة «سامبازون Sambazon» :

تقوم شركة «سامبازون Sambazon» بتوفير وتسويق منتجات ثمار «الأساي Acai» من غابات الأمازون المشبعة بالمطر في البرازيل. وتساعد الشركة في حماية التنوع البيئي في الغابات من خلال الاهتمام بغرس ورعاية أشجار النخيل المحلي، التي تنتج تلك الفاكهة أكثر إدراراً للدخل بالنسبة إلى المواطنين من قطع تلك الأشجار.

ويقول «ريان بلاك» مؤسس ومدير شركة سامبازون التنفيذي: إن الفرق بين الشركات التقليدية الصغيرة والمتوسطة الحجم، والمنظمات غير الحكومية التقليدية يتضاءل مع تحول الشركات إلى تحقيق أهداف ترتبط عادة بالمنظمات غير الحكومية، وتبني تلك المنظمات بعض الممارسات المالية والإدارية التي يعتمدها القطاع الخاص. ويضيف بلاك: إن النموذج الذي تطبقه شركته يقوم على أساس محصِّلة نهائية ثلاثية: مالية وبيئية واجتماعية. ويقول حول ذلك: «لدينا تعريف مختلف للنجاح؛ إن كون الشركة متينة مالياً، ولكنها ضعيفة في مجالي المحافظة على البيئة والمساواة الاجتماعية لا يشكل نجاحاً بالنسبة لنا» [٦٢].

٤- شركة «لورانس ميلز Mills Lawrence بماساتشوستس Massachusetts» :

تعمل هذه الشركة في مجال المنسوجات، ويمتلكها الرأسمالي الصناعي الأمريكي «آرون فيرشتين Aaron Feuerstein» والذي قدم مثالاً يحتذىّ لتحمل المسؤولية الاجتماعية عند حدوث أي أزمة، حيث احترقت معدات المصنع بالكامل في نهاية خريف عام ١٩٩٣، وقد قرر «آرون» على الفور دفع الأجور المعتادة للعمال إلى نهاية العام، رغم أن غالبية المستخدمين لم يعد لديهم عمل يقومون به، إلى أن تتم إعادة بناء المصنع. كما وعد أيضاً بإعادة تشغيل جميع عماله حين تتم إعادة البناء، وهو ما تحقق بالفعل مع نهاية عام ١٩٩٧، حيث عاد للعمل كل من رغب في العودة. وفي هذا يقول «آرون» بأن «مسؤولية الشركة بالنسبة لي تعني بالفعل ضرورة مراعاة مصالح المساهمين، لكن هذا ليس كل المسؤولية. فالمسؤولية تشمل العمال والموظفين والحي والمدينة، وعلى صاحب العمل أن يوازن بحكمة بين هذه المسؤوليات المختلفة، وأن يسعى للعدل في مراعاة مصالح كلٍّ من المساهم والعامل». ويضيف: «آرون» : «إننا نشعر بالمسؤولية تجاه البشر، ونقلق عليهم. وعادة ما نحاول وبنجاح خفض العمالة، بينما تتوسع في أقسام أخرى حين يتطلب التقدم التكنولوجي خفض عدد المشتغلين، وبذلك نستطيع تخفيف الألم. إننا نركز بدرجة أقل على خفض تكلفة العمل، وبدرجة أكبر على البحث والتطوير من أجل ابتكار وإنتاج سلع أكثر جودةً لنتميز في السوق، ونحقق أرباحاً أعلى، ونتقاسم مع عمالنا الرفاهة» [٦٣].

ولا شك أن النماذج السابقة تعكس مدى التغير في رؤية الشركات الأمريكية لأهمية برامج المسؤولية الاجتماعية. وقد دعم هذه الاتجاه قيام وزارة الخارجية الأمريكية بتكريم الشركات الواعية اجتماعياً من خلال «جائزة التميز بين الشركات» (إيس ACE) السنوية، حيث فازت شركة «جنرال إلكتريك General Electric GE»، على سبيل المثال، بهذه الجائزة في العام ٢٠٠٧ لبرامجها واسعة النطاق في مجالي الإسكان والتعليم، وبرامجها الأخرى الرامية إلى المساعدة على التعافي في إندونيسيا بعد كارثة التسونامي. وفي العام السابق لذلك منحت الجائزة لشركة «سامبازون Sambazon»، كما منحت لشركة «غولدمان ساكس Goldman Sachs» العملاقة لإسهاماتها في إقامة محمية برية شاسعة المساحة في المنطقة التابعة لتشيلي من جزيرة «تييرا ديل فويغو Tierra del Fuego»، ولشركة «جنرال موتورز General Motors» لما قدمته من مساعدة في إعادة دمج قوات الفصائل المجيَّشة في المجتمع المدني في كولومبيا [٦٤].

الفصل الثالث
المسؤولية الاجتماعية على المستوى المحلي

أولاً - خصائص الاقتصاد المحلي

يتميز اقتصاد المملكة العربية السعودية بعدد من الخصائص والسمات، من أهمها:

١. الدور الرئيس للقطاع النفطي، وما يتميز به من كثافة رأس المال والطاقة والمهارات من جهة، وقلة فرص العمل بشكل عام من جهة أخرى في هذا القطاع.

٢. الدور الرئيس للإنفاق الحكومي؛ حيث يؤثر القطاع الحكومي في سوق العمل بشكل مباشر بوصفه موظفاً أساسياً للعمالة السعودية؛ سواء في الدوائر الحكومية، أو في الشركات المملوكة للدولة، كما يؤثر في سوق العمل بشكل غير مباشر عن طريق الشركات المتعاقدة مع الدوائر الحكومية لتنفيذ مشروعاتها، أو لأعمال الصيانة والتشغيل.

٣. سرعة انتشار التعليم، وارتفاع تكلفته، وانخفاض كفاءته، ومحدودية مساهمة القطاع الخاص في التعليم.

٤. التوسع في تعليم المرأة لم يصحبه توسع في توفير برامج التدريب والتأهيل اللازمة للدخول في سوق العمل.

٥. الضوابط الاجتماعية والمؤسسية التي تحد من عمل المرأة؛ فعلى الرغم من التوسع الكبير في تعليم النساء، فإن معدلات مشاركتهن في سوق العمل محدودة جداً.

٦. سياسة الاقتصاد الحر التي تنتهجها الدولة، والتي تقضي بالحد من التدخل الحكومي في الشؤون اليومية للاقتصاد.

٧. التزام الدولة بتقديم الأمان الاجتماعي للمواطنين، عن طريق برامج للضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية ومكافحة الفقر[٦٥].

ووفقاً لهذه الخصائص، فلا يزال الاقتصاد السعودي يعاني ضعف القاعدة الإنتاجية، وضعف القدرة على توليد وظائف عمل جديدة تتناسب مع الأعداد المتزايدة من الراغبين في الحصول على فرص وظيفيّة.

وقد أسهمت عوامل عديدة في تفاقم هذه المشكلة؛ من أهمها: (تنامي العجز في ميزانية الدولة في السنوات القليلة السابقة لارتفاع أسعار النفط الجديدة، والاعتماد الكبير على القطاع العام، وبطء نمو القطاعات الإنتاجية).

إلى جانب ذلك: هناك عدم وضوح في السياسات والبرامج التنموية، وضعف في القدرة التنافسية للقطاع الخاص بسبب انخفاض الإمكانات والقدرات الفنية والتقنية والتنظيمية.

هذه العوامل وغيرها أدّت إلى ارتفاع معدلات البطالة إلى أرقام عشرية، أثّرت بشكل كبير وسلبي في الوضع الاجتماعي في البلاد، وأسهمت في زيادة نسبة الفقر بين السكان، وأصبحت مشكلة الفقر مشكلةً حقيقية وهاجساً يؤرق الكثير من المواطنين ومتخذي القرار في المملكة [٦٦].

لذا فهناك عدد من التحديات الرئيسة التي تواجه الاقتصاد السعودي:

١. **الحاجة إلى تنويع القاعدة الاقتصادية**: يعد تنويع القاعدة الاقتصادية، وتخفيف الاعتماد على إنتاج وتصدير النفط الخام أحد أهم التوجّهات الاستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة في المملكة. وعلى الرغم من هذه التطورات الإيجابية نحو تنويع القاعدة الاقتصادية الوطنية، فإن إسهام القطاع النفطي لا يزال يمثل نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي، كما يعدُّ المصدرَ الرئيس للدخل الوطني اللازم لتحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي المنشود، الأمر الذي قد يعرِّض اقتصاد المملكة إلى التقلبات الكبيرة التي تميزت بها أسواق النفط العالمية، ومن ثم يستدعي ضرورة تنمية قطاعات اقتصادية أخرى قوية وذات نمو سريع ومطرد تقلُّ فيها التقلبات المتأثرة بالأسواق العالمية.

٢. **تعزيز القدرة التنافسية**: ونظراً إلى أن المملكة تتبنى فلسفة الاقتصاد الحر المنفتح على الاقتصاد العالمي والمتفاعل معه، بل وقد اتخذت خطوات عملية في اتجاه ترسيخ اندماج اقتصادها مع منظومة الاقتصاد العالمي. فإن هذا يستدعي اتخاذ إجراءات موازية لتقوية «القدرات التنافسية» للقطاعات الإنتاجية والخَدَمية من خلال بناء وتنمية قدرات تقنية مختلفة، يأتي في مقدمتها تنمية قدرات التجديد والتطوير، والابتكار والارتقاء بجودة المنتجات التي تعد من العناصر الأساسية لتحقيق الميزات التنافسية في الأسواق العالمية المعاصرة.

٣. **إيجاد فرص عمل جديدة، وزيادة دخل المواطن**: تشهد المملكة – منذ عقدين من الزمن – نمواً سريعاً في عدد السكان؛ وذلك نتيجة طبيعية للزيادة الكبيرة في معدل النمو السكاني، الذي قدر بنحو (٣,٤٪) خلال سنوات خطة التنمية السابعة. وقد أحدث هذا الأمر أيضاً تغيراً في الهيكلية السكانية للمملكة، بحيث أصبحت الفئة العمرية الشابة السمة الغالبة في المجتمع السعودي؛ وبالتالي ارتفاع نسبة أعداد السكان في سن العمل، وهو ما شكل قضيةً مهمة يجدر أخذها في الحُسبان في مسيرة مستقبل الاقتصاد السعودي.

٤. **المحافظة على الموارد الطبيعية والبيئية وتنميتها**: أدت التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتسارعة خلال العقود الثلاثة الماضية إلى بروز بعض المشكلات البيئية المتعلقة بمحدودية بعض الموارد الطبيعية الحرجة؛ كموارد المياه غير القابلة للتجدد، كما أن المواءمة بين البيئة

والتنمية أصبحت اليوم من القضايا ذات الاهتمام العالمي الكبير، التي لها انعكاسات مهمة يمكن أن تؤثر على الدول النفطية – مثل المملكة – في ضوء تزايد الاهتمام الدولي لتأمين بيئة نظيفة، مع عدم التفريط في الموارد الطبيعية القابلة للنضوب نظراً إلى العلاقة التبادلية الوثيقة بين البيئة والتنمية، والتي يمثل الحفاظ على البيئة وصيانتها شرطاً ضرورياً لاستمرار التنمية الشاملة واستدامتها على المدى البعيد[٦٧].

وهذه التحديات مرتبطة ببعضها البعض؛ فالإصلاح الاقتصادي سيسبب مزيداً من النمو، مما يخلق وظائف جديدة. ولكن السؤال الأهم طبقاً له هو: هل ستكون هذه الوظائف للسعوديين ؟ ولأن الدولة اتّبعت منهجية «السعودة» في حل المعضلة، فتبرز هنا الأسئلة حول خصائص برنامج السعودة ؟ وكيفية تطبيقه بفاعلية ؟ والأهم: مدى توافقها مع التوجه العام للإصلاح الاقتصادي الذي تتبعه الدولة ؟ وإذا كانت خصائص السعودة هي توظيف السعوديين، وتخفيض الاعتماد على العمالة الأجنبية، وإعادة استثمار الأموال المغادرة. ولكن في المقابل، فإن للسعودة تأثيرات مضادة. ولعل أبرزها تأثير السعودة المباشر على الشركات الخاصة؛ حيث ستتسبب السعودة في تهرب الشركات من المملكة، بالإضافة إلى تخفيض الاستثمارات الأجنبية (FDI) في المملكة نتيجة هذا الشرط الذي له علاقة مباشرة بأداء وربحية الشركات. وهو ما حاولت الدولة تلافيه بتخفيضها نسبة الضرائب على الاستثمارات الأجنبية من ٤٥٪ إلى ٢٠٪ سنوياً.

هذان التأثيران لهما علاقة مباشرة بمسألة الإصلاح الاقتصادي، وخاصة مسألة تحرير الأسواق، والانضمام لمنظمة التجارة العالمية، والأهم جذب الاستثمارات الخارجية، والتي أُنشئ لها هيئة مستقلة. ولكن في المقابل يبدو أن لبرامج السعودة رد فعل عكسي على هذه الأهداف مما يفتح باب النقاش حول مدى توافق السعودة مع خطط وبرامج الإصلاح الاقتصادي [٦٨].

ويوضح ما سبق: أهميةُ دعم برامج المسؤولية الاجتماعية، خاصة في الجزء الخاص بتحقيق التنمية المستدامة؛ لأنه على الرغم من أن المملكة تمتلك – بحمد الله – ثروات ضخمة من النفط والغاز، ولفترة طويلة نسبياً، فهناك فرص واعدة لاستثمار الطاقات المتجددة مثل الطاقة الشمسية التي يمكن تطوير استغلالها، ومن ثم تصديرها بصورة كهربائية إلى مراكز الاستهلاك في أوروبا، فيما لو ثبتت جدواها الاقتصادية وتطورت تقنيات إنتاجها، خاصة وأن المملكة تمتلك مساحات شاسعة وإشعاعاً شمسياً كبيراً. كل هذا يدعو إلى توسيع إطار عمل المنظومة الوطنية للعلوم والتقنية والابتكار لدعم المراكز المتخصصة بدراسات، وبحوث المحافظة على الموارد الطبيعية والبيئة، من أجل تطوير تقنيات جديدة تعمل على تحوّل حماية البيئة من عبء اقتصادي إلى فرص استثمارية، كما هو جارٍ مثلاً في التقنيات الحيوية في مجال تدوير النفايات والصرف الصحي. وكذلك هناك تقنيات استراتيجية مهمة بالنسبة إلى المملكة لا بد

وأن تكون لها الأهمية البالغة التي تكفل السيطرة عليها وطنياً؛ مثل تقنية تحلية المياه، وتأمين استمرارية عجلة الصناعات الأساس كالبتروكيميائيات. كما أن هناك تقنيات جديدةً تكمن فيها فرص واعدة وحيوية، يمكن للمملكة اعتماد بعضها ضمن محاور نشاطاتها الإنتاجية والخَدَمية المستقبلية، كالإلكترونيات، والاتصالات، والمعلومات، والمواد الجديدة، والتقنيات الحيوية، خاصة ما يتناسب منها مع ميزات المملكة، ويحقق طموحاتها المستقبلية [٦٩].

ومما سبق يتضح أنه من المهم للمملكة الخروجَ من حلقة الدولة الريعية المعتمدة على البيع المباشر للنفط بتقلبات أسواقه نحو إيجاد دولة منتجة تعتمد على ذاتها في الدخل. بالإضافة إلى أهمية جذب الاستثمارات الخارجية، وتشجيع تنفيذ القطاع الخاص لبرامج المسؤولية الاجتماعية بما يؤدي إلى تشجيع الابتكار والإبداع، وخلق فرص عمل جديدة.

ثانياً - دراسة النموذج المحلي

كشفت الحكومة السعودية - منذ خطة التنمية الأولى - عن نظرتها إلى القطاع الخاص ودوره، ففي تلك الخطة أناطت به تنفيذ مشاريع البنية التحتية، خاصة في قطاع المقاولات الذي شهد نمواً سريعاً، وتولى تنفيذ مشاريع الأشغال العامة، مثل الطرق، وشبكات المياه والصرف الصحي، والشبكات الكهربائية. وبلغ متوسط النمو الفعلي للقطاع الخاص في تلك الفترة ٩,٦٪، كما بلغت مساهمته في تكوين رأس المال الثابت ٨,٤٤٪ وفي الناتج المحلي ١٩٪، وفي الناتج المحلي غير النفطي ٥,٧٪، وهو حالياً يقود دفة الاستثمار، فهو يضع (ريالين مقابل كل ريال) تضعه الحكومة في الأصول الثابتة، وينتج حالياً نحو ٢٠٠ مليار ريال سنوياً. وقد تلقّى القطاع الخاص دعماً متزايداً من الحكومة، ومن الخطة الثانية وحتى السابعة، كانت هناك قفزات ومراحل وجب على ذلك القطاع تخطِّيها ليصل إلى المرحلة الأخيرة من تطور مشاركته، ألا وهي دوره في التخصيص، وتولِّي الدور الرئيس فيه. وكان الحديث عن دور القطاع الخاص في التخصيص قد كشف عنه لأول مرة في خطة التنمية السادسة (١٩٩٥ - ٢٠٠٠)، بل إن الأساس الاستراتيجي لخطة التنمية السادسة يوضح أن الدولة لن تمارس أي نشاط اقتصادي يمكن أن يقوم به القطاع الخاص. ويقول نص وثيقة الخطة: «أن الاستمرار في تبنّي سياسة فتح المجال للقطاع الخاص لمزاولة كثير من المهام الاقتصادية في الدولة على أساس أن لا تقوم الحكومة بأي نشاط اقتصادي يمكن أن يؤدى بواسطة القطاع الخاص». وفي خطة التنمية السابعة (٢٠٠٠ - ٢٠٠٤) ألقت الحكومة المسؤولية كاملة على القطاع الخاص فيما يتعلق بالتخصيص، ويقول نص وثيقة الأساس الاستراتيجي الثالث:

الاستمرار في سياسة فتح المجال للقطاع الخاص لمزاولة كثير من المهام الاقتصادية والاجتماعية، شريطة أن يترتّب على ذلك منفعة حقيقية في تخفيض التكلفة، وحسن الأداء، وتشغيل المواطنين،

ويمكن أن تتأتّى هذه السياسة عن طريق المضي في تنفيذ سياسة التخصيص، مع مراعاة اختيار التوقيت المناسب، وتهيئة الأوضاع الملائمة للمرافق المرشحة للتخصيص بما يكفل تحقيق أهداف التخصيص، والتعجيل بمراجعة جميع الأنظمة ذات العلاقة بأنشطة القطاع الخاص، بهدف تبسيط الإجراءات وتذليل العقبات [٧٠].

كذلك كان من الأهداف المهمة لخطة التنمية الثامنة، زيادة حجم الاستثمارات الخاصة، حيث تتوقع الخطة زيادة قيمة الاستثمار الخاص في الأصول الثابتة من نحو (١١٠,٣) بليون ريال في عام ١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤) إلى نحو (١٨١,٢) بليون ريال في عام ١٤٢٩/١٤٣٠هـ (٢٠٠٩)، وبالأسعار الثابتة لعام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩)، أي بمعدل نمو سنوي متوسط قدره نحو (١٠,٤٪)، كما يتوقع أن تصل نسبة إسهام القطاع الخاص من مجموع الاستثمارات المتوقعة (تكوين رأس المال الثابت الإجمالي) إلى نحو (٧٤,٣٪) في عام ١٤٢٩/١٤٣٠هـ (٢٠٠٩)، وأن تشكل ما نسبته نحو (٢٠,٢٪) من الناتج المحلي الإجمالي [٧١].

كما يلحظ زيادة مساهمة القطاع الخاص بشكل كبير في تنفيذ برامج ومشاريع المسؤولية الاجتماعية في الفترة الأخيرة، حتى إنه في مايو ٢٠٠٨ أعلن تكتل يضم مستثمرين سعوديين في جدة عن البدء في تأسيس أول شركة سعودية متخصصة في تصميم وإدارة برامج ومشاريع المسؤولية الاجتماعية لقطاعات الأعمال والمستفيدين، خلال الفترة المقبلة، بهدف الإسهام بفعالية في خدمة المجتمع المدني، وتعزيز مشاريع التنمية المستدامة [٧٢].

ويقول الدكتور «عبد الله مرعي بن محفوظ» رئيس اللجنة التأسيسية للشركة : «إن الهدف من المشروع هو العمل على تكريس الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية في القطاع الخاص، انسجاماً مع الدراسات الدولية التي أكّدت إقبال المستهلكين على شراء منتجات وخدمات الشركات ذات النشاط المتميز في مجال المسؤولية الاجتماعية، والنتائج التنموية المثمرة التي يحقّقها المجتمع من تطبيق برامج وأنشطة المسؤولية الاجتماعية».

وقال «بن محفوظ»: إن حجم مساهمة الشركات السعودية في مشاريع وبرامج المسؤولية الاجتماعية المعلن عنها سيصل إلى حوالي ٥٠٠ مليون ريال بنهاية ٢٠٠٨ وفقاً للدراسة التي أعدتها الشركة، متوقعاً أن يرتفع هذا الرقم إلى ٨٠٠ مليون ريال بنهاية ٢٠١٠، وقدر ذلك بحوالي ٥٪ من إجمالي المستهدف من الشركات التي يجب أن يكون لها مساهمات أكثر فعالية في مجالات خدمة المجتمع، مرجعاً ذلك إلى ضعف ثقافة العمل الاجتماعي، وعدم اهتمام القطاع الخاص بالمسؤولية الاجتماعية بشكلها التنموي الذي يحتاج إليه المجتمع، والخلط بين إخراج الزكاة والمشاركة بالبرامج الاجتماعية، فضلاً عن غياب الشركات المتخصصة التي تعمل على صياغة وترجمة الاستراتيجيات اللازمة في هذا المجال [٧٣].

ومن الأمثلة أيضاً على نجاح جهود الشراكة بين القطاع الخاص والقطاع الخيري: الدراسة التي أعدتها الغرفة التجارية الصناعية بالرياض في عام ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م، والتي أثبتت أن مجالات العمل الاجتماعي في المملكة، لقيت درجة عالية من التميز في الرعاية، وشارك فيها القطاع الخاص بدور أساسي مع الجهات الخيرية، هي:

- رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة، يلي ذلك رعاية الأيتام، وإنشاء البنى التحتية، وتأهيل وتدريب وتوظيف الشباب بالمنشآت، وأعمال الإغاثة، وخدمات التعليم ومحو الأمية.
- أما المجالات التي لقيت درجة ضعيفة من الرعاية، فهي: رعاية الأرامل، برامج تعزيز التمسك بالأخلاق وأصالة المجتمع، رعاية المسنين، رعاية المرضى، مشروعات خدمة وتجميل البيئة.

كما أن هناك مجالات أخرى لم تأخذ حقّها من الرعاية المناسبة، ويأتي في مقدمتها: رعاية المطلقات، رعاية العاطلين عن العمل اجتماعياً، مكافحة التدخين، إسكان الفقراء ومحدودي الدخل، رعاية الأبحاث والدراسات العلمية والتقنية [٧٤].

ولا شك أن العديد من الشركات لديها إدراك للمسؤولية الاجتماعية، ومن التجارب الناجحة في هذا السياق:

١. مصرف الراجحي:

على المستوى الداخلي:

يقدم المصرف لائحة للموارد البشرية تسعى لتحقيق الاستقرار الوظيفي لمنسوبيه، ومن أهمها:

- إدارج زوج وأبناء الموظفة في التأمين الطبي.
- منح مدير الإدارة صلاحية تمديد الإجازة المرضية (بتقارير طبية) لمدة شهرين للموظف الذي يتجاوز المدة الزمنية في الإجازات وهي أربعة أشهر.
- إتاحة التمويل العقاري للموظفين وبنسبة مرابحة رمزية .
- منح الموظفين تمويل تجاري (وطني أو سيارات) بنسبة مرابحة رمزية.
- السماح للموظف بإكمال الدراسة من خلال مدة إجازة سنوية تصل لثلاث سنوات.
- منح الموظف إجازة زواج ستة أيام في حالة الزواج الأول.
- منح الموظفين سلف من حساب صندوق الموظفين بدون أي مرابحة.
- مكافأة لشهر رمضان بمقدار راتب شهر أساسي.
- مكافأة نهاية السنة بمقدار راتب شهر أساسي.
- تنظيم مهرجان سنوي ترفيهي واجتماعي للموظفين.
- تخصيص مبالغ للحالات الإنسانية مثل حالات الوفاة والأمراض الخطيرة.
- مشروع مشاركة الموظفين في تملك أسهم المصرف.
- صرف بدل تعليم الأبناء بحد أقصى ثلاثة أبناء.

في مجال المحافظة على البيئة:

يهتم المصرف بالمحافظة على البيئة، ويظهر ذلك من خلال:

- الاهتمام بترشيد استهلاك المياه والكهرباء في جميع تصاميم فروع المصرف.
- تنفيذ سياسة المكتب الأخضر في جميع إدارات المصرف.
- تدوير النفايات لتقليل التلوث البيئي.
- تنفيذ الخدمات إلكترونياً ما أمكن لتقليل استخدام الورق.

في مجال خدمة المجتمع الخارجي:

قام المصرف خلال عام ٢٠٠٨ برعاية المناسبات المجتمعية التالية:

- رعاية المنتدى الاقتصادي.
- رعاية ملتقى ومعرض المال والأعمال.
- رعاية المؤتمر والمعرض الدولي للفرنشايز ٢٠٠٨.

كما قام المصرف بتنفيذ عدد من المشروعات التنموية ومنها:

- إنشاء عيادة لمكافحة التدخين:

  قام المصرف بإنشاء وتجهيز عيادة كاملة بمنطقة الإحساء وتشغيلها لمدة ثلاث سنوات بمبلغ وقدره ٤،٥٠٠،٠٠٠ ريال، بالاتفاق مع الجمعية الخيرية لمكافحة التدخين.

- توفير أجهزة وسكن للمرضى المحتاجين:

  قام المصرف بتوفير عدد ٦٠٠ جهاز للمرضى المحتاجين سنوياً، وتوفير سكن للمرضى المحتاجين بمبلغ ٥،٠٠٠،٠٠٠ ريال بالاتفاق مع لجنة أصدقاء المرضى.

- برنامج نقل المرضى:

  قام المصرف بالتفاهم مع مدينة الملك فهد الطبية لتوفير السفر لعدد ٦٠٠ مريض ذهابا وإياباً بما قيمته ٥٠٠،٠٠٠ ريال سنوياً.

- برنامج قافلة مكافحة العمى السكري المتنقلة:

  قام المصرف بتنفيذ قافلة طبية متنقلة لمكافحة العمى السكري على جميع مناكق المملكة بمبلغ وقدره ٤،٠٠٠،٠٠٠ ريال بالاتفاق مع مدينة الملك فهد الطبية.

- برنامج تأهيل أبناء الضمان الاجتماعي:

  قام المصرف بتأهيل عدد ٤٠ فتاة وشاب على الأعمال المالية والمصرفية وتوظيفهم بالمصرف بتكلفة إجمالية ٢،٠٠٠،٠٠٠ ريال بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية.

- مجال الرعاية الصحية:

  قام المصرف برعاية ٤٠ مريضاً بالفشل الكلوي بإجراء الغسيل الكلوي لمدة سنة بتكلفة قيمتها ٤،٦٠٠،٠٠٠ ريال بالاتفاق مع جمعية الأمير فهد بن سلمان الخيرية لرعاية مرضى الفشل الكلوي.

- صندوق اليتيم الاستثماري:

قام المصرف بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية باستثمار أموال اليتيم المخصصة له من الوزارة، ويقدم المصرف للصندوق مبلغاً مساوياً لأمواله بما يعادل ٦،٠٠٠،٠٠٠ ريال.

- برنامج التأهيل الأسري:

قام المصرف بتأهيل ١٥٠ مرشداً أسرياً موزعين على خمس مناطق بمنحهم دبلوماً متخصصاً في الإرشاد الأسري بتكلفة تبلغ ١،٥٠٠،٠٠٠ ريال.

- مجال الإسكان الخيري:

قام المصرف ببناء عدد ٢٠ وحدة سكنية موزعة على محافظتي المزاحمية والخرج مع دعم البرامج التنموية لساكنيها، بمبلغ ٦،٠٠٠،٠٠٠ ريال بالتعاون مع جمعية الأمير سلمان للإسكان الخيري.

٢. شركة الاتصالات السعودية:

إدراكاً من الاتصالات السعودية لمسؤولياتها نحو المجتمع الذي تعمل فيه، أطلقت الشركة العديد من برامج المسؤولية الاجتماعية. ومن أهم هذه البرامج: برنامج «الوفاء الصحي» الذي أطلقته الشركة في سبيل إنشاء وتجهيز ٢٢ مركزاً صحياً في مختلف مناطق المملكة، بتكلفة بلغت ١٠٠ مليون ريال سعودي.

وكذلك برنامج «الوفاء التعليمي» الذي أطلقته الشركة لأغراض تعليم وتأهيل وتدريب أبناء المملكة من الجنسين، وقد أسهمت الشركة حتى الآن في تدريب وتأهيل ١٣٠٠ طالب وطالبة في مختلف كليات المملكة.

كما أطلقت الاتصالات السعودية برنامج الوفاء الرياضي الذي دعمت من خلاله الأندية الرياضية السعودية وسجلت بذلك الرقم القياسي العالمي في رعاية جميع أندية الدوري السعودي الممتاز لكرة القدم، عبر برنامج «الوفاء الرياضي» إيماناً منها بأهمية دعم الأنشطة الرياضية التي تحافظ على حيوية المجتمع واستمراراً لالتزامها في دعم النهضة الرياضية [٧٥].

٣. شركة سابك:

لقد حققت (سابك) تميزاً في مجال التجارة الدولية، ولكنها تُسهم أيضاً – وبشكل كبير – في خدمة المجتمع من خلال دعم الهيئات الاجتماعية، ومعاهد التدريب المهني، والجمعيات الخيرية؛ عن طريق تقديم الدعم المالي لها، ورعاية أنشطتها؛ فقد بلغت تبرعات (سابك) الخيرية عام ٢٠٠٥م مبلغاً قدره ٢١ مليون ريال (٥,٦ مليون دولار أمريكي) إلى جانب ٨٠ مليون ريال (٢١,٣ مليون دولار أمريكي) قدمتها (سابك) لصندوق المئوية لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال برنامج يرمي إلى استحداث حوالي ٤٠٠٠ وظيفة عمل للسعوديين خلال الأعوام الخمسة القادمة.

ومن بين المناشط الخيرية الأخرى التي تتلقى الدعم من (سابك) ما يأتي:

- جمعية الأطفال المعاقين.
- قدمت سابك حديد تسليح بقيمة مليون ريال (٢٧٠،٠٠٠ دولار أمريكي) دعماً لمشروع وقفي في الرياض.
- حملة الأمير سلطان بن عبد العزيز للرعاية الاجتماعية والتثقيف الصحي.
- شملت التبرعات مبلغ ١٠٠,٠٠٠ ريال (٢٧,٠٠٠ دولار أمريكي) لمدينة الأمير سلطان الطبية.
- جمعيات البر التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية السعودية – جمعية القرآن الكريم.
- مركز الأمير سلطان لأبحاث الإعاقة.
- جهود الإغاثة لضحايا تسونامي ٢٠٠٤.
- حصلت سابك على جائزة الأمير محمد بن فهد بن عبد العزيز للأعمال الخيرية عام ٢٠٠٥.
- تمويل كراسي علمية في الجامعات، إلى جانب إنفاق مبلغ ٦,٦ مليون ريال (١,٨مليون دولار) عام ٢٠٠٥ لرعاية الدورات والمؤتمرات المتفقة مع اهتمامات المملكة وتوجهاتها. كذلك دعم وتوفير المنح الدراسية للطلاب السعوديين – في عام ٢٠٠٥ لرعاية حوالي ١٠٠ طالب لتمكينهم من متابعة دراستهم في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا – ومن خلال برنامج علمي أكاديمي آخر قامت (سابك) برعاية وتحمل تكاليف الزيارة التي قام بها ستة طلاب سعوديين من أكاديمية الملك فهد بلندن إلى القطب الشمالي[٧٦].

٤. مجموعة صافولا:

تنطلق مجموعة صافولا في برامجها للمسؤولية الاجتماعية من خلال التزامها بنهج (الطريق المتوازن) الذي يؤكد تحقيقَ التوازن ما بين الأهداف المالية والأهداف غير المالية المتعلقة بالوفاء بحقوق أصحاب المصالح ورعاية المواثيق القائمة والمساهمة في خدمة المجتمع.

وتدعم مجموعة صافولا العديد من البرامج، من أبرزها:

- برنامج إبصار – صافولا، مع جمعية إبصار الخيرية.
- دعم مركز جدة للنطق والسمع (جش)، من خلال تمويل البرامج الخاصة بالسمع وتقييم مهارات النطق واللغة والبرنامج التأهيلي للنطق باللغة العربية لمدة عام كامل.
- تدريب الفتيات حديثات التخرج، والمساهمة في توظيفهن.
- دعم برنامج الأيدي المتحدة، الذي يعمل تحت مظلة الندوة العالمية للشباب الإسلامي، في مشاريع الفريق، المتمثلة في متابعة المرضى المحتاجين، والصيدلية الخيرية، وتقديم الاستشارات والإجراءات الطبية المجانية للفقراء والمحتاجين.
- تدريب الأيتام على الطباعة، بالتعاون مع مركز تعليم الطباعة المهني لدعم برنامج توعية وتدريب (٣٠) يتيماً على أساليب الطباعة الحديثة والنشر؛ بهدف تحقيق مبدأ الاعتماد على النفس لدمج هذه الفئة بالمجتمع.

- مشروع التعليم من خلال خدمة المجتمع: هذا المشروع يتم تنفيذه بالتعاون مع جامعة الملك عبد العزيز، ويهدف إلى مساعدة طالبات الجامعة على تنفيذ عمل فعلي من خلال مشروع أكاديمي وبرنامج عملي متّفق عليه، من أجل إعدادهن قبل التخرج والانخراط في سوق العمل.
- برنامج دعم ومساعدة الأسر الفقيرة: تعمل فيه مجموعة صافولا وفقاً للمبدأ الإسلامي (إعانة ذي الحاجة وإغاثة الملهوف) بهدف توطيد علاقاتها بجميع شرائح المجتمع الذي تعدُّ نفسها جزءاً لا يتجزأ منه، وبالتعاون مع الجمعيات الخيرية ومؤسسات الإغاثة.
- دعم برامج المشاريع الصغيرة: تتوجه مجموعة صافولا بهذا البرنامج الطموح إلى المواطن السعودي بهدف تحويله من موظف عادي إلى صاحب عمل يستطيع حمل المسؤولية، وقيادة فريق من الموظفين لتحقيق أهداف مؤسسته.
- برنامج ما بعد التخرج: تتعهد مجموعة صافولا عدداً من الطلاب الخريجين، وتوفر لهم دورات تدريبية متخصصة، تمكنهم من دخول سوق العمل بشكل أسرع، وخصوصاً ذوي الاحتياجات الخاصة منهم، كما تؤمِّن لبعضهم فرص عمل في شركات المجموعة، وكان لها الريادة في افتتاح مكتب توظيف ذوي الاحتياجات الخاصة بالتعاون مع الغرفة التجارية الصناعية بجدة، والذي قام حتى شهر يناير ٢٠٠٧م بتدريب وتأهيل (٨٩) من ذوي الاحتياجات الخاصة وتوظيفهم في عدد واسع من الشركات السعودية.
- برنامج جسر جديد – أمل جديد: هذه المبادرة تم طرحها تحت شعار جسر جديد أمل جديد.. للمشاركين في أحداث ملتقى الإبداع التسويقي، والذي عُقد لأول مرة في مدينة جدة، وقد شارك فيه أكثر من (٨٠٠) طالب وطالبة، وهي مسابقة تهدف إلى ابتكار رؤية جديدة للخدمات الاجتماعية، وتطوير أهداف جديدة يتم تحقيقها خلال فترة زمنية معينة، وتعدُّ المشاركة في هذه المسابقة الفريدة من نوعها مفتوحة لجميع طلاب وطالبات الجامعات والكليات الحكومية والخاصة، أفراداً أو جماعات، للخروج بجسور جديدة لبرامج المسؤولية الاجتماعية [٧٧].

وتجدر الإشارة إلى أن مجموعة صافولا قد فازت بجائزة المسؤولية الاجتماعية للشركات المساهمة العامة لعام ٢٠٠٧م، وهي إحدى الجوائز التي قدّمها معهد البحوث العالمي للشرق الأوسط IIR Middle East للشركات السعودية التي تلتزم بمسؤوليتها الاجتماعية نحو المجتمع الذي تعمل فيه. وتأتي هذه الجائزة تعزيزاً لمبدأ التقوى الذي تتبناه المجموعة ضمن ثقافتها المؤسساتية، كما فازت المجموعة كذلك بجائزة مجلة أريبيان بزنس لقطاع الأعمال السعودي لعام ٢٠٠٨م (Arabian Business) لأفضل شركة سعودية تتبنى استراتيجياتٍ وخططاً استثمارية واستحواذاتٍ ذكيةً [٧٨].

٥. البنك الأهلي التجاري:

يعد مجال توفير فرص العمل من أهم مجالات المسؤولية الاجتماعية للشركات. وفي هذا الإطار تأتي برامج البنك الأهلي التجاري لتوفير فرص العمل للشباب السعودي ضمن مجموعة متكاملة من برامج خدمة المجتمع التي ينفذها البنك في خدمة المجتمع، والتي تعكس وعياً بالمسؤولية الاجتماعية عبر تقديم برامج مبتكرة ومتنوعة، وغير هادفة للربح، لدعم الجوانب الاجتماعية المختلفة بالمجتمع السعودي. ويقدم البنك الأهلي من خلال برامجه لتوفير فرص العمل ثلاثة برامج أساسية؛ هي:

أ- برنامج الأهلي للتدريب والتوظيف:

يهدف برنامج الأهلي للتدريب والتوظيف إلى المساهمة في الجهود الرامية إلى تخفيض نسبة البطالة في المجتمع السعودي. وذلك من خلال تأهيل العاطلين عن العمل، وتطوير قدراتهم لتلبية متطلبات الوظائف الشاغرة لدى القطاع الخاص.

وقد تم عن طريق هذا البرنامج تدريب وتوظيف ٢٢٢ مواطناً سعودياً (٧٩٪ منهم رجال، و ٢١٪ من النساء) من خلال ٢٠ دورة تدريبية.

ب- برنامج الأهلي للمشاريع الصغيرة:

جاء برنامج الأهلي للمشاريع الصغيرة ليهدف إلى تزويد الشباب السعودي بالمعرفة والمهارات اللازمة لبناء أعمالهم التجارية على الأسس الصحيحة، وإرشادهم إلى طريق النجاح. ويعمل البرنامج على تحقيق ذلك من خلال دورتين تدريبيتين مكثفتين:

١. كيف تبدأ مشروعك الصغير: تم من خلاله إقامة ١٥ دورة متخصصة، استفاد منها ٣٢٤ مواطناً ومواطنة، شكلت النساء نسبة ١٣٪ من مجموع المتدربين.
٢. كيف تبدئين عملك التجاري من المنزل: تم عقد تسع دورات خاصة للسيدات في تسع مدن، استفاد منها ١٥١ متدربة.

ج - برنامج الأهلي للأسر المنتجة:

تم تصميم برنامج الأهلي للأسر المنتجة ليعمل على تحويل الأسر المحتاجة إلى أسر منتجة تعتمد على إنتاجها، وتستغني عن السؤال والحاجة إلى الغير. ويعمل هذا البرنامج على إكساب سيدات هذه الأسر المحتاجة مهارات حرفية تُمكِّنهن من تأمين مصدر دخل ثابت يساعدهن على توفير متطلبات العيش الكريم لهن. ويقام هذا البرنامج بالتعاون مع الجمعيات الخيرية المنتشرة حول أرجاء المملكة، حيث تم تدريب ٧٢٥ سيدة من خلال ٣٧ دورة تدريبية [٧٩].

٦- برامج عبد اللطيف جميل لخدمة المجتمع:

تأسست برامج عبد اللطيف جميل لخدمة المجتمع في يوليه عام ٢٠٠٣م، وهي تقوم بأدوار متعددة داخل المجتمع السعودي بهدف تأهيل الشباب والشابات السعوديين لمواجهة تحديات سوق العمل. وقد وفرت البرامج منذ نشأتها في عام ٢٠٠٣م حتى نهاية ٢٠٠٥م ٧,٨٨٠ فرصة عمل. وقد استفاد منها العديد من الشباب والشابات من مختلف مناطق المملكة.

وتدعم برامج عبد اللطيف جميل البرامج والمجالات الآتية:

١. صندوق عبد اللطيف للتأهيل المهني والحرفي.
٢. برامج التطوير القيادي.
٣. برامج عبد اللطيف جميل لدعم المؤسسات والمشاريع الصغيرة.
٤. برامج الخدمات الصحية والاجتماعية.
٥. برامج عبد اللطيف جميل لخدمة المجتمع الدولي[٨٠].

كما تقوم بعض الشركات السعودية العائلية الكبرى بإنشاء مؤسسة متخصصة تكون وقفاً خيرياً لعائلة معينة، أو شخصية محددة، مثل مؤسسة الراجحي الخيرية، ومؤسسة الشربتلي الخيرية، وعدة مؤسسات لبعض الأمراء والأميرات من العائلة المالكة، يعود ريعها لدعم الفئات المحتاجة في المجتمع، وتنتشر هذه المؤسسات في جميع أنحاء المملكة [٨١].

وعلى الرغم من كل ذلك، فإن إسهام القطاع الخاص في المملكة ودول الخليج في برامج المسؤولية الاجتماعية يمكن تنميته والارتقاء به من خلال تنظيم الجهود والعمل المخطط المدروس القائم على الشراكة بين كل قطاعات المجتمع.

وإذا كانت الشركات الخليجية تبدي تجاوباً مع القضايا الاجتماعية بشكل يفوق ما يشاع عنها بشكل عام. فالواضح أنها تقوم بذلك بدافع من الحس الفردي بالمسؤولية لقياداتيها الذين ينفقون الكثير في العطاء الاجتماعي، ولكن غالباً ما يكون بالكتمان، وذلك بدافع الواجب الأخلاقي والمعتقد الديني الراسخ والمبني على الإخلاص. لذا فالعمل التطوعي يقوم على مبادرة فردية بتأثير تفاعلي تجاه بعض قضايا المجتمع، وليس له صفة الاستدامة؛ لأنه ينتهي عند زوال الأسباب الدافعة له أو الأشخاص. ولكن القطاع الخاص – وانطلاقاً من أهمية اندماجه مع قاعدته الشعبية – مُطالب بتبنِّي برامج المسؤولية الاجتماعية التي تتبنى أنشطة جديدة تقوم على أساس العمل المنظم الداعم لنشاط الشركة الأساسي، والذي يعود بالنتائج الإيجابية على المجتمع والشركة والقطاع العام في الوقت نفسه، وعلى القطاع الخاص أن يساهم في تنفيذ الخطط المستقبلية للمشاريع التنموية الكبرى ضمن استراتيجيات وتوجيهات الحكومات مما يؤدي إلى

نتائج مفيدة وناجحة، وذلك من خلال تطوير منتج جديد يُدَرج ضمن برامج المسؤولية الاجتماعية، فيعم النفع المستهلك والمستثمر وأصحاب المصلحة. ولهذا يجب التمييز بين المسؤولية الاجتماعية والأعمال الخيرية والتطوعية، فعلى الرغم من أن المفهومين يرتكزان على مبادرات تطوعية، إلا أن المسؤولية الاجتماعية تقوم على أهمية ترابط تنمية المجتمع مع تنمية القطاع الخاص بهدف تحقيق التنمية المستدامة [٨٢].

مراجع وهوامش الدراسة

المراجع

1) Mumo Kivuitu, and Kavwanga Yambayamba, How can Corporate Social Responsibility Deliver in Africa? Insights from Kenya and Zambia, Perspectives on Corporate Social Responsibility for Environment and Development, International Institute for Environment and Development (iied), no.3, July 2005, pp.1-3.

٢) سليمان محمد مصطفى إسماعيل، معلومات المحاسبة الاجتماعية في القوائم المالية المنشورة في مصر ونموذج مقترح للتطوير، مجلة كلية التجارة، جامعة طنطا، الملحق الثاني، العدد الأول، السنة ١١ ،١٩٩١، ص ٩٦.

3) Anna Diamantopoulou in Andre Habish et al (eds.), Corporate Social Responsibility Across Europe, Springer, Berlin, 2005, p.v.

4) Djordjija Petkoski, Corporate Social Responsibility–The Role of the Private Sector and International Financial Institutions, in Corporate Governance, Market Economy and Accountability, World Bank Institute, Seoul, May 2005, p.12.

٥) سعدون مهدي الساقي، عبد الناصر نور، محاسبة المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال:
http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/ARADO/UNPAN006101.pdf

6) Maro J. Epstein, and Joanne B. Epstein, An Introduction to Social Accounting and Social Audit, M. J. Epstein and J.B. Epstein, California, 1984, pp.15-20.

7) Ralph W. Estws, Corporate Social Accounting, Wiley Interscience Publication, 1986 N.Y., 1986, p.28.

8) Djordjija Petkoski, Corporate Social Responsibility, op.cit. p.15.

9) International Institute for Sustainable Development (iisd), ISO Social Responsibility Standardization: An outline of the issues, May 2004:
http://www.iisd.org/pdf/2004/standards_iso_srs.pdf

10) Corporate Social Responsibility Report 2003:
http://www.total.com/static/en/medias/topic306/Total_2003_en_CSR_Excerpts.pdf

11) International Economic Group (Odi), Public Sector Involvement in Private Sector Development, May 2007:
http://www.odi.org.uk/iedg/Business_Development_Performance/PubSecCSR.html.

12) Social Responsibility, wikipedia, the Free Encyclopedia:
http://en.wikipedia.org/wik:/social_responsibility.

١٣) هبة نصار، المسؤولية الاجتماعية لقطاع الأعمال الخاص: دراسة استطلاعية ، سلسلة أوراق اقتصادية، العدد ١٤ ، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة القاهرة، العدد ١٤، مارس ٢٠٠٠، ص ١٦- ١٧.

14) Michael Blowfield and Alan Murray, Corporate Responsibility: a Critical Introduction, Oxford University Press Inc, New York, 2008, p.43.

15) Jacob Osar, William C. Blanchfiled, The Evolution of Economic Thought, Third Edition, Harcourt Brace, Jovanovich Publishers, San Diego and New York, 1975, p.72.

١٦) محمد ربيع، الاقتصاد والمجتمع، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٧٣، ص١٩.

١٧) عبد الله محمد عبد الرحمن، علم الاجتماع الاقتصادي: النشأة والتطور، الجزء الأول، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٤، ص٢٣١-ص٢٣٢.

١٨) هبة نصار، المسؤولية الاجتماعية لقطاع الأعمال الخاص، مرجع سابق ص ١٧.

١٩) الغرفة التجارية الصناعية بالرياض، سبل وآليات تفعيل المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص، الرياض، ٢٠٠٨، ص ٢٣.

٢٠) المسؤولية الاجتماعية والاتفاق العالمي:
http://www.qatarcsr.net/qatarcsr/archives/10-4-2009/top1.asp

٢١) المرجع السابق.

٢٢) طاهر محسن منصور الغالبي، صالح مهدي محسن العامري، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال – الأعمال والمجتمع، ط ١، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠٠٥، ص ٤٨.

23) United Nations, Industrial Development Organization (UNIDO), Competitiveness with Social Responsibility (CSR), General Conference, Twelfth Session, 3-7 December 2007:
http://www.unido.org/fileadmin/import/82318_0787415_Leaflet_approv_FINAL.pdf

24) UK, Corporate Social Responsibility, A Government update, May 2004:
http://www.csr.gov.uk/pdf/dti_csr_final.pdf,p.6.

٢٥) نائلة حسين عطار، كيف تبدأ برنامجاً للمسؤولية الاجتماعية، ملتقى الشراكة والمسؤولية بين القطاع العام والقطاع الخاص «مجتمعنا... مسئوليتنا» ، الرياض، ١- ٣ فبراير ٢٠٠٩ .

٢٦) المرجع السابق.

٢٧) سليمان محمد مصطفى إسماعيل ، معلومات المحاسبة الاجتماعية في القوائم المالية المنشورة في مصر ونموذج مقترح للتطوير، مرجع سابق، ص ٩٨ – ص٩٩ .

٢٨) هبة نصار، المسؤولية الاجتماعية لقطاع الأعمال الخاص، مرجع سابق ص ٢١ – ص٢٢ .

29) Djordjija Petkoski, Corporate Social Responsibility, op.cit.p.17.

30) Graham Haughton, Environmental Justice and Sustainable City, in David Sat terthwaite (ed.), The Earthscan Reader in Sustainable Cities, Earthscan Publica tions Ltd, London, 1999, p.62.

31) Tade Aina, The State and Civil Society: Politics, government, and Social Organization in African Cities, in Carole Rakodi (ed.), The Urban Challenge in Africa: Growth and man agement of its large cities, United Nations University Press, New York 1999, p.412.

٣٢) إسماعيل صبري عبد الله، نحو نظام اقتصادي عالمي جديد، دراسة في قضايا التنمية والتحرر الاقتصادي والعلاقات الدولية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط٢، ١٩٧٧، ص٢٤٩.

٣٣) هبة نصار، المسؤولية الاجتماعية لقطاع الأعمال الخاص، مرجع سابق ص٢٣ – ص٢٤.

٣٤) يوسف القرضاوى، أصول العمل الخيري في الإسلام في ضوء النصوص والمقاصد الشرعية، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٨.

٣٥) خالد بن عبد الله القاسم، المسؤولية الاجتماعية:
http://www.aldaawah.com/html/?id=1176

٣٦) نائلة حسين عطار، كيف تبدأ برنامجاً للمسؤولية الاجتماعية، مرجع سابق.

٣٧) عبد الغني الأنصاري، المسؤولية الاجتماعية، الأصل والمفهوم، ٢٠٠٨/٦/٧:
http://alansari3.maktoobblog.com/1070040

٣٨) إبراهيم قويدر، الرؤية الإسلامية للتكافل الاجتماعي، ليبيا اليوم، ٢٠٠٨/٤/١٥:
http://www.libya-alyoum.com

٣٩) محسن عبد الحميد، الإسلام والتنمية الاجتماعية، ط١، دار المنارة، جدة، ١٩٨٩ ، ص٦ – ص٧.

٤٠) فؤاد العمر، دور مؤسسات الوقف المعاصرة في رعاية قضايا المرأة: إشكاليات وتجارب، ط ١، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، ٢٠٠٦، ص٢٧ – ص٢٨.

٤١) محسن عبد الحميد، الإسلام والتنمية الاجتماعية، مرجع سابق، ص٨.

٤٢) نصر محمد عارف، نظرية التنمية السياسية المعاصرة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فرجينيا، ١٩٩٢م ، ص ٣٩.

٤٣) يوسف القرضاوي، مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام، ط ٤ ، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٩٨٠، ص١٢٣.

٤٤) أحمد عبادة العربي، ثقافة الوقف العلمي:
http://www.medadcenter.com/Articles/show.aspx?Id=41

٤٥) يوسف القرضاوي، مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام، مرجع سابق، ص١٢٣.

٤٦) عبد الله بن ناصر السدحان، الأوقاف والمجتمع، الآفاق المستقبلية للأوقاف ودورها في تماسك المجتمعات وترابطها، ط ١، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، السعودية، ٢٠٠٦، ص١١.

٤٧) فؤاد العمر، دور مؤسسات الوقف المعاصرة في رعاية قضايا المرأة (إشكاليات وتجارب) ط ١، الأمانة العامةللأوقاف، ٢٠٠٦ ، ص٤.

٤٨) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء، قطاع المتابعة الخارجية، التحديات التي تواجه قطاع الصحة في مصر وسياسات التغلب عليها ، القاهرة ،مارس ٢٠٠٥، ص ٢٢.

49) John Fitz, Bryan Beers., Education Management Organization and Privatization of Public Education: A Cross. National Comparison of The USA and The UK, Columbia University, National Center, For the Study of Privatization, in Education, June, 2005, P.32.

50) Machine Stephen, public and private schooling initiatives in England, prepared for the conference: Mobilizing the Private Sector for Public Education, co-sponsored by World Bank, Kennedy School of Government, Harvard University October 5/6 /2005, p.80.

51) Adrian Bull, Role of Private Sector in United Kingdom, Health Care System, P. Laing and Buisson Publications, London, 1988, p.12 .

52) Private Sector in NHS Health Care, 2005 : online at http//www. nhs.uk/pdf, p.7.

٥٣) المحاسبة الاجتماعية: تعريفها أسباب ظهروها ونشأتها وتطورها:
http://www.paramegsoft.com/forum/topic13621.html

٥٤) تقرير دولي، المسؤولية الاجتماعية للشركات: لماذا الآن ؟، صحيفة الاقتصادية الإلكترونية ، ٢٠٠٨/١٢/٢ :
http://www.aleqt.com/2008/12/02/section_frontpage.html.

٥٥) مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وما بعده: تحقيق التنمية الاجتماعية للجميع في ظل عالم يتحول إلى العولمة، جنيف، سويسرا ٢٠٠٠/٦/٣٠/٢٦ :
http://www.un.org/arabic/ga/S_24/main.htm#+5.

٥٦) طه عبد العليم، مسؤولية الشركات في الأزمة الاقتصادية العالمية:
http://www.djelfa.info/vb/showthread.php.

٥٧) صالح حسين، المسؤولية الاجتماعية لأعضاء مجالس إدارة الشركات، ب . د، ٢٠٠٤، ص٣٠.

٥٨) ما العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والقدرة التنافسية للشركات الاقتصادية الالكترونية، ٢٠٠٨/١٠/٢١
http://www.aleqt.com/2008/10/21/article_159530.html

59) Bill & Melinda Gates Foundation, Foundation Fact Sheet: http://www.gatesfoundation.org/about/Pages/foundation-fact-sheet.aspx

60) Microsoft Announces Plans for July 2008 Transition for Bill Gates:
http://www.microsoft.com/presspass/press/2006/jun06/06-15CorpNewsPR.mspx.

61) Bill & Melinda Gates Foundation, Foundation Fact Sheet, op.cit.

62) Innovative Firms Change Corporate, Social Landscapes Eyeing profits, social benefits, U.S. companies redefine business: http://www.america.gov/st/scitech-english/2007/November/20071120152333saikceinawz0.1531031.html.

63) Aaron Feuerstein, From Wikipedia, the Free Encyclopedia: http://en.wikipedia.org/wiki/Aaron_Feuerstein.

64) Innovative Firms Change Corporate, Social Landscapes Eyeing profits, social ben efits, U.S. com panies redefine business: http://www.america.gov/st/scitech-english/2007/November/20071120152333saikceinawz0.1531031.html.

٦٥) مركز جواثا الاستشاري للمعلوماتية ، استراتيجية التوظيف السعودية: الأهداف والسياسات: www.mol.gov.sa/mol__site/third3.pdf.pp.16 – 19

٦٦) خالد السهلاوي، الاقتصاد السعودي ومدى قدرته على مواجهة المستجدات الاقتصادية التي طرأت على الساحة العالمية: http://www.alaswaq.net.

٦٧) عبد الله بن أحمد الرشيد السياسة الوطنية للعلوم والتقنية ودورها في نمو الاقتصاد السعودي، ندوة الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي، وزارة التخطيط، الرياض، ١٣ – ١٧ شعبان ١٤٢٣هـ:

www.mep.gov.sa/home/Home/Arabic/ALL%20PAPERS/DAY1/.../Abdullah%20Al%20Rash-id%20Paper%20 Higher%20Educat .

٦٨) سعود عبد العزيز كابلي، هل تتوافق السعودة مع الإصلاح الاقتصادي؟، جريدة الوطن، ٢٠٠٩/٤/١٢: http://www.alwatan.com.sa/news/writerdetail.asp?issueno=3117&id=10426&Rname=177.

٦٩) عبد الله بن أحمد الرشيد، السياسة الوطنية للعلوم والتقنية ودورها في نمو الاقتصاد السعودي، مرجع سابق .

٧٠) تطور دور القطاع الخاص وتناميه عبر خطط التنمية في المملكة العربية السعودية ، منتدى عربيات الاقتصادية، ٢٠٠٢: http://www.Arabiyat.com/foromus/show d.php.

٧١) المملكة العربية السعودية ، خطة التنمية الثامنة : www.mep.gov.sa/home/Home/Arabic/8Plan/ch4.htm

٧٢) تأسيس أول شركة سعودية متخصصة في المسؤولية الاجتماعية، جريدة إيلاف، لندن، العدد ٢٥٦٣، ٢٧ /٢٠٠٨/٥: http://www.elaph.com.

٧٣) المرجع السابق، ص ٢.

٧٤) الغرفة التجارية الصناعية بالرياض، سبل وآليات تفعيل المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص، الرياض، ٢٠٠٨ ، ص ٥٦.

٧٥) الاتصالات السعودية، مسؤوليتنا الاجتماعية:
http://www.stc.com.sa/cws/portal/ar/stc/stc-landing/stc-lnd-abtsaudtelc/stc-lnd-abtst-sresp

٧٦) سابك، رسالتنا الاجتماعية:
http://www.sabic.com/corporate/ar/ourcommitments/communityandsociety/default.aspx.

٧٧) مجموعة صافولا ، التقرير السنوي غير المالي لعام ٢٠٠٧ لبرامج صافولا للمسؤولية الاجتماعية وحوكمة الشركات
:
http://www.savola.com/SavolaA/pdf/CSR__Annual__Report__Arabic.pdf

٧٨) «صافولا» تشارك بتجربتها في مجال الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية في مؤتمر حوكمة الشركات، الاقتصادية الالكترونية ، ٢٠٠٨/٦/٢٥:
http://www.aleqt.com/2008/06/25/article__145061.html

٧٩) البنك الأهلي التجاري ،إنجازات برامج الأهلي لخدمة المجتمع ، التقرير السنوي غير المالي، ٢٠٠٧) .

٨٠) برامج عبد اللطيف جميل لخدمة المجتمع:
http://www.aljprog.org/ar/bernameg__abdulatif/ourprog.asp

٨١) نائلة حسين عطار، كيف تبدأ برنامج للمسؤولية الاجتماعية، مرجع سابق.

٨٢) آسيا عبد الله الشيخ ،عمل قليل دائم خير من كثير منقطع، العربية،٢٠٠٧/٩/٢٠:
http// www.Arabianbusiness.com.500699?tmpl.

٨٣) محمود محمد التركستاني ، البنية التحتية للمسؤولية الاجتماعية والدور المأمول من القطاع العام ، ملتقى الشراكة والمسؤولية بين القطاع العام والقطاع الخاص، مرجع سابق .

٨٤) تمكين للاستشارات الإدارية والتنموية، الشركات السعودية والمسؤولية الاجتماعية: التحديات وسبل التقدم ،المملكة العربية السعودية ، فبراير ٢٠٠٧، ص١١.

٨٥) حازم الببلاوي، التنمية مشكلة عالمية، حلولها إقليمية، جريدة الأهرام، ٢٣ أغسطس ١٩٩٥، ص٢٠.

٨٦) عبد الخالق عبد الله، التنمية المستديمة والعلاقة بين البيئة والتنمية، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ١٦٧، يناير ١٩٩٣، ص ٩٥ – ص ٩٦.

٨٧) اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، مستقبلنا المشترك، ترجمة محمد كامل عراف، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد ١٤٢، أكتوبر ١٩٨٩، ص ٣٦– ص ٣٧.

٨٨) إسماعيل صبري عبد الله، نحو نظام اقتصادي عالمي جديد، مرجع سابق، ص ٢٤٩.

٨٩) عبد الخالق عبد الله، التنمية المستديمة، مرجع سابق، ص٩٣.

90) Brown, Lester, Launching the Environmental Revolution, in Lester Brown et al., State of the World 1992, W.W. Norton & Company, New York, 1992, p.154.

الهوامش

(١) صحيح البخاري (٢٥٥٤)؛ صحيح مسلم (١٨٢٩) عن ابن عمر رضي الله عنهما.

(٢) صحيح البخاري (٥٣٥٣)؛ صحيح مسلم (٢٩٨٢) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) صحيح البخاري (٢٧٠٧)؛ صحيح مسلم (١٠٠٩) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) صحيح البخاري (٦٥٢)؛ صحيح مسلم (١٩١٤) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٥) صحيح البخاري (٢٤٤٢)؛ صحيح مسلم (٢٥٨٠) عن ابن عمر رضي الله عنهما.

(٦) صحيح البخاري (٦٠١١)؛ صحيح مسلم (٢٥٨٦) عن النعمان بن بشر رضي الله عنه.

(٧) صحيح البخاري (٤٨١) ؛ صحيح مسلم (٢٥٨٥) عن أبي بردة رضي الله عنه.

(٨) معناها: أنفق شيئين من نوع واحد، نحو: درهمين، أو دينارين ، أو صلى ركعتين، والمراد أقل التكرار.

(٩) صحيح البخاري (١٨٩٧)؛ صحيح مسلم (١٠٢٧).

(١٠) سنن البيهقي الكبرى (٤٧٩/٧)، وشعب الإيمان (٢٩١٢/٦)، الطبراني في الكبير (٢٨٢/٩)، والأوسط (٦٨٣١)، كلهم عن ابن عمر رضي الله عنهما، ،أخرجه سعيد بن منصور (٢٦١٨/٢) عن أبي المخارق. قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٣٢٥/٤) رجاله رجال الصحيح.

(١١) سنن الترمذي (٢٤١٧) عن أبي بردة رضي الله عنه.

(١٢) صحيح ابن حبان (١٧١/٨) عن أبي ذر رضي الله عنه.

(١٣) مسند أحمد (٤٨٢/٣) من حديث أبي تميمة الهجيمي رضي الله عنه.

(١٤) سنن ابن ماجه (١٦٠١)، سنن البيهقي (٥٩/٤) وفيه ضعف، وله شاهد من حديث أنس بن مالك وأبي بردة رضي الله عنهما قال: في إراواء الغليل (٢١٧/٣): حسن بمجموع الطرق.

(١٥) صحيح البخاري (١٢٤٠)؛ صحيح مسلم (٢١٦٢).

(١٦) صحيح البخاري (١٩٣٤) عن جابر بن عبدالله رضي الله عنه.

(١٧) صحيح البخاري (٣١٢٥)، وانظر : فتح الباري (٢٥٩/٦).

مجلس المسؤولية
الاجتماعية بالرياض
CSR - Riyadh